جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

تقويم إجراءات التدقيق المالي في مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الإعمار

محمد غانم جاسم العبادي

بحث الدبلوم العالي

في تدقيق ومراجعة الحسابات

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سنان زهير محمد جميل ملا علي

١٤٤١هـ **٢٠١٩م**

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

تقويم إجراءات التدقيق المالي في مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الإعمار

بحث تقدم به

محمد غانم جاسم العبادي

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي التخصصي في تدقيق ومراجعة الحسابات

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سنان زهير محمد جميل ملا علي

١٤٤١هـ **٢٠١٩م**

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود، من الآية: ٨٨.

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (**تقويم إجراءات التدقيق المالي في مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الإعمار**) جرى بإشرافي في جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة/ تدقيق ومراجعة الحسابات.

التوقيع:
المشرف: أ. م. د. سنان زهير محمد جميل ملا علي
التاريخ: / / ٢٠١٩

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (**تقويم إجراءات التدقيق المالي في مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الإعمار**) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:
الاسم: أ.د. إبراهيم محمد محمود الحمداني
التاريخ: / / ٢٠١٩

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي أرشح هذه الدراسة للمناقشة.

التوقيع:
الاسم:
التاريخ: / / ٢٠١٩

إقرار رئيس قسم المحاسبة

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمشرف اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا أرشح هذه الدراسة للمناقشة.

التوقيع:
الاسم: أ. م. د. لقمان محمد أيوب الدباغ
التاريخ: / / ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

نشـهد بأننـا أعضـاء لجنـة التقيـيم والمناقشـة قـد اطلعنـا علـى الرسـالة الموسـومة **" تقـويم إجـراءات التـدقيق المـالي فـي مصـنع الألبسـة الجـاهزة/ الموصـل فـي ظـل إعـادة الاعمـار"** وناقشـنا الطالـب **"محمـد غـانم جاسـم محمـد"** فـي محتوياتهـا وفـي مـا لـه علاقـة بهـا بتـاريخ / / ٢٠١٩ وإنهـا جـديرة بنيـل شـهادة الـدبلوم العـالي فـي التـدقيق ومراجعـة الحسابات.

الأستاذ الدكتور

زياد هاشم السقا
كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

رئيس اللجنة

الأستاذ المساعد الدكتور	**الأستاذ المساعد الدكتور**
سنان زهير محمد جميل	**ماهر علي حسين الشمام**
كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل	جامعة الموصل
عضواً ومشرفاً	عضواً

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته .....المنعقدة بتاريخ / / **٢٠١٩** وقررت التوصية بمنحه شهادة الدبلوم العالي في اختصاص التدقيق ومراجعة الحسابات.

مقرر مجلس الكلية	**عميد كلية الإدارة والاقتصاد**
	أ.م.د وحيد محمود رمو
/ / ٢٠١٩	**/ / ٢٠١٩**

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا.

أما بعد

إلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

(وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (٢٣) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً (٢٤) (الإسراء ٢٣ – ٢٤)

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من كان سبب في وجودي بهذه الحياة وصاحب الفضل عليَ

(أبي الغالي)

إلى التي غمرتني بدفئها وبحنانها وعطفها ..... **أمي الحبيبة حفظها الله.**

إلى التي تحملت العناء طيلة الدراسة ..... **إلى زوجتي العزيزة.**

إلى من أناروا لي دربي وبعثوا في نفسي الثقة والأمل ..... **إلى أخي وأخواتي جميعاً.**

إلى كل الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي ..... **أصدقائي الأعزاء.**

إلى كل الاصدقاء والزملاء في مرحلة الدبلوم العالي ..... **تدقيق ومراجعة حسابات.**

إلى كل من قدم لي يد المساعدة..... **من قريب أو بعيد.**

والى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وثناء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا وقدوتنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعـــد..

بعد إتمامي هذا البحث بفضـــل الله وحمده، لا أملك ســـوى أن أســـجد بين يدي من خلقني ووهبني الفكر والعافية بأن أصل إلى هذه المرحلة، فالحمد لك كل الحمد يا خالق يا وهاب.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى **مشرفي واستاذي الفاضل الدكتور سنان زهير محمد جميل** لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، ولجهوده المبذولة وتوجيهاته الســديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه بهذه الصــورة، جعلها الله في ميزان حسناته وجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور **وحيد محمود رمو** لاهتمامه المتواصل بطلبة الدراسات العليا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس قسم المحاسبة الأستاذ المساعد الدكتور **لقمان محمد أيوب الدباغ** وجميع **الأســاتذة في قســم المحاســبة** وأخص بالذكر الأســتاذة الدكتورة **فيحاء عبدالخالق البكوع** و الأســـتاذة الدكتورة **كبرى محمد طاهر** والأســـتاذ الدكتور **خالد غازي التمي** لما قدموه من توجيهات وإرشادات قيمة أثناء مدة دراستي فجزآهم الله خير الجزاء.

كما أن واجب العرفان بالجميل والوفاء يدعوني إلى شـــكر عائلتي (زوجتي الحبيبة، وأمي الغالية، وأبي العزيز) حفظهم الله جميعاً الذين وقفوا معي وســـاندوني وصـــبروا علي وتحملوا الكثير لأصل إلى ما وصلت إليه.

كما اشـكر كل زملائي في المصـنع الذين سـاعدوني في الحصـول على معلومات لغرض الدراسـة واخص بالذكر منهم **الانسة مديرة مصنع الألبسة الجاهزة وفاء سلطان ومدير قسم الرقابة الداخلية لمقر المصـــنع مثنى محمد امين**، ولا يفوتني أن أقدم شـــكري وامتناني إلى زملائي وزميلاتي طلبة الدراسات العليا/الدبلوم العالي في التدقيق ومراقبة الحسابات في قسم المحاسبة لمساندتهم ومساعدتهم لي خلال مدة دراستي، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وألتمس العذر ممن فاتني شكرهم سائلاً الله عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق **الباحث**

المستخلص

إن عملية إعادة الاعمار بعد حدوث الكوارث والازمات تتطلب العمل على تحديد وحصر الاضرار وتقدير الاحتياجات الآنية والمستقبلية لإعادة اعمار ما خلفته الكوارث والازمات من دمار، فيتم تحديد الفجوات الحقيقية والدعم المطلوب ومن ثمّ وضع البرنامج والانشطة المطلوب تنفيذها لإعادة تأهيلها، فالمحافظات العراقية التي تعرضت للدمار بسبب سيطرة تنظيم داعش عليها، قد تفاوت حجم الاضرار والتدمير الذي لحق بها، وكان لقطاع الصناعة حصة كبيرة من هذا الدمار، تناول هذا البحث تقويم إجراءات التدقيق المالي في مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الاعمار، وتناولت مشكلة البحث هل هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة الاعمار وذلك بسبب تعدد الجهات العاملة على إعادة الاعمار وتعدد جهات التمويل وتكمن أهمية البحث كونه يسلط الضوء على الإجراءات المتبعة في حصر وتقييم أضرار الحرب وتقويم إجراءات التدقيق المالي عليها لما لذلك من اهمية كبيرة تواجهها معظم الوحدات الاقتصادية بعد تعرضها للتدمير ابان سيطرة عصابات داعش على مدينة الموصل ومما زاد الامر صعوبة هو قلة التخصيصات المالية لإعادة الاعمار من قبل الحكومة وظهور المنظمات التي اخذت دوراً كبيراً في اعادة الاعمار ولاسيما اذا ما علمنا ان هذه المنظمات لا تسمح للجهات الحكومية بالتدخل في عملها. كما يهدف البحث الى تقويم اجراءات التدقيق المالي في مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل والتعرف على المشاكل التي تواجه هذه الوظيفة وبالتحديد في ظل الحرب وما أعقبها من حرق ونهب فضلاً عن وجود جهة غير حكومية تولت اعمار الجزء الاكبر من المصنع عينة البحث.

باستخدام المنهج الاستنباطي، توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات كان من أهمها، ان عملية حصر وتقييم الاضرار والخسائر تكون على مستوى كل قطاع وبيان أثرها على الاقتصاد الكلي، كما انه لا يمكن الاعتماد في حصر وتقييم الاضرار على صور الأقمار الصناعية فقط وذلك كون هذه العملية دقيقة وتتطلب حصر الاضرار بشكل دقيق لوضع الكلف التخمينية لإعادة الاعمار عن طريق المسح الميداني وتكوين قاعدة بيانات، كما توصل البحث الى مجموعة توصيات من أهمها، ضرورة الاستفادة من تجارب الدول وبعض المناطق التي دمرت بسبب الحروب والاستفادة من الأخطاء التي تعرضوا لها، فضلا عن ضرورة الالتفات الى إعادة اعمار قطاع الصناعة ودعم وتفعيل دور الرقابة والتدقيق الداخلي لما له من أهمية في الحفاظ على المال العام.

ثبت الرموز والمصطلحات

المختصر	المصطلح بالإنكليزية	المرادف بالعربية
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
IOM	International Organization for Migration	منظمة الهجرة الدولية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الامريكية
COSO	committee of sponsoring organizations	لجنة رعاية المؤسسات
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر وثناء	ب
المستخلص	ت
ثبت الرموز والاختصارات	ث
ثبت المحتويات	ج-ح
ثبت الاشكال	ح
ثبت الملاحق	ح
المقدمة	١
الفصل الأول: منهجية الدراسة	٢-٤
الفصل الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي	٥-١٨
المبحث الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	٥-١٣
المبحث الثاني: مفهوم التدقيق المالي	١٣-١٨
الفصل الثالث: الإطار العام لإعادة الاعمار ونفقاته وتجارب بعض الدول والمدن	١٩-٣٣
المبحث الأول: إعادة الاعمار، المفهوم، الضوابط والمتطلبات	١٩-٢٩
المبحث الثاني: اجراءات حصر وتقدير نفقات الاضرار	٣٠-٣٣
الفصل الرابع: الجانب العملي	٤٦-٥٨
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	٤٦-٤٨
المبحث الأول: الاستنتاجات	٤٧
المبحث الثاني: التوصيات	٤٨
ثبت المصادر والمراجع	٤٩-٥٣
الملاحق	I-XV
المستخلص باللغة الإنكليزية	A-B

ثبت الاشكال

ت	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	(١)	الوضع التنظيمي الأمثل لوظيفة التدقيق الداخلي (التدقيق المالي) في الهيكل التنظيمي للمنشاة	٢٣

ثبت الملاحق

ت	رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	(١)	امر اداري بتشكيل لجنة الشطب	I
٢	(٢)	تقرير لجنة الشطب مع انموذج قائمة شطب المواد	III–II
٣	(٣)	واجهة قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣	IV
٤	(٤)	تعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة ٢٠١٤	V
٥	(٥)	امر اداري بتشكيل لجنتين فتح ودراسة العروض	VI
٦	(٦)	واجهة تعليمات اعمال الهندسة المدنية	VII
٧	(٧)	واجهة تعليمات المشتريات والشروط العالمة للمناقصات	VIII
٨	(٨)	قيد استخدامات يوضح عملية تصفية سلفة المشتريات (يوضح إجراءات المدقق على المستندات) مع كافة المستندات المرفقة	XV -IX

المقدمة

تعرض العراق الى اضرار كبيرة في جميع القطاعات (الصحة، التعليم، التجارة، الصناعة) بسبب الحروب التي مر بها، ولأهمية موضوع حصر وتقييم الاضرار والجهات القائمة بهذه العملية والمشاكل التي تصاحبها محاسبياً ورقابياً جاء هذا البحث لتقييم اجراءات التدقيق المالي بالتطبيق على عينة من قطاع الصناعة (مصنع الألبسة الجاهزة في الموصل) كونه احد معامل الشركة العامة للنسيج والجلود احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن العراقية كونه طور الاعمار، مما دفع الباحث الى هذا البحث (تقويم إجراءات التدقيق المالي في مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الاعمار.

الفصل الأول

منهجية البحث

يناقش هذا الفصل منهجية الدراسات السابقة لبعض الدول والمدن في إعادة الاعمار فضلاً عن الإضافة التي قدمها هذا البحث إذا يتكون هذا الفصل من مبحثين، تضمن المبحث الأول عرضاً لمنهجية البحث متمثلاً بمشكلة البحث، أهمية البحث، اهداف البحث، فرضيات البحث، عينة البحث، فترة البحث، محددات البحث، فضلا عن مصادر جمع البينات للجانب العملي، والمبحث الثاني تضمن تجارب بعض الدول والمدن في إعادة الاعمار.

أولا: مشكلة البحث

ان المحاسبة والتدقيق وجهان لعملة واحدة يكمل بعضهما الاخر، يواجهان تحديات كثيرة منها نتائج الحروب والكوارث الطبيعية ويترتب على ذلك هدم البنى التحتية للبلدان، ويؤدي ذلك إلى بروز مشكلة كيفية حصر وتقييم أضرار الحرب محاسبياً ورقابياً مع وجود مشاكل عديدة منها مشكلة البحث من خلال التساؤل البحثي الرئيس الاتي:

هل هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل؟

ويشتق من التساؤل الرئيس اعلاه التساؤلات الفرعية الاتية:

- هل هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل في حال كانت عمليات الاعمار من قبل الحكومة؟
- هل هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل في حال كانت عمليات الاعمار من قبل المنظمات والتي تعد بديلاً عن الدولة في اعادة الاعمار؟

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه يسلط الضوء على الإجراءات المتبعة في حصر وتقييم أضرار الحرب وتقويم إجراءات التدقيق المالي عليها لما لذلك من اهمية كبيرة تواجهها معظم الوحدات الاقتصادية بعد تعرضها للتدمير ابان سيطرة عصابات داعش على مدينة الموصل.

ثالثا: هدف البحث

يهدف البحث تقويم اجراءات التدقيق المالي في مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل التعرف على المشاكل التي تواجه هذه الوظيفة وبالتحديد في ظل الحرب وما أعقبها من حرق ونهب فضلاً عن وجود جهة غير حكومية تولت اعمار الجزء الاكبر من المصنع عينة البحث. كما يهدف البحث تقديم مقترحات عملية لتفعيل هذه الوظيفة.

رابعا: فرضيات البحث: يستند البحث الى الفرضية الرئيسة الاتية:

هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل.

ويشتق من الفرضية الرئيسة اعلاه الفرضيات الفرعية الاتية:

- هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل في حال كانت عمليات الاعمار من قبل الحكومة.
- هناك دور للتدقيق المالي على عمليات اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة/ الموصل في حال كانت عمليات الاعمار من قبل المنظمات والتي تعد بديلاً عن الدولة في اعادة الاعمار.

خامسا: عينة البحث

مصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل أحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن العراقية واحد المصانع التي تضررت بالحرب على تنظيم داعش.

سادسا: فترة البحث

الفترة التي تلت عمليات تحرير المدينة من تنظيم داعش وما تعرض له المصنع من دمار اثناء هذه العملية (من عام ٢٠١٧ – ٢٠١٩)

سابعا: محددات البحث

١. قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إعادة الاعمار وإجراءات حصر وتقييم اضرار الحروب فضلاً عن صعوبة الحصول عليها نتيجة محدوديتها في المكتبة.

٢. تردد بعض المسؤولين في المصنع موضوع الدراسة في إعطاء البيانات والمعلومات.
٣. صعوبة الحصول على موافقات للحصول على البيانات المطلوبة في البحث الا بعد مراجعات متعددة امتدت لفترة طويلة.

الفصل الثاني

الإطار العام للتدقيق الداخلي

المبحث الاول

مفهوم التدقيق الداخلي، الاهمية، الاهداف، الانواع، معايير التدقيق

مقدمة

ان القارئ لأدبيات التدقيق وما سجله التاريخ يبين ان مهنة التدقيق مهنة مهمة وتمثل صمام الامان بالنسبة للإدارة وكذلك المستفيدين من التقارير الصادرة عن هذه المهنة، ان الهدف التقليدي لمهنة التدقيق هو كشف الاخطاء والغش ومحاسبة المسؤولين عنها، ولقد تطورت اهداف هذه المهنة مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا من خلال الاعتراف بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية ومنع واكتشاف الغش والاخطاء، وضرورة وجود شخص مستقل يقوم بهذه العملية، على ان يكون الاشخاص الذين يقومون بهذه المهنة مؤهلين ومدربين بهذه المهمة ويعرض الباحث في هذا المبحث تطور مفهوم التدقيق واهميته، واهدافه وكذلك بيان انواع التدقيق.

مفهوم التدقيق الداخلي

عرف عدد من الكتاب التدقيق الداخلي انه اداة من ادوات الرقابة الداخلية فهو يساعد الادارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات واقسام ومراكز وانشطة المشروع، ووُجِد الان ما يعرف بالتدقيق الداخلي الحديث، وهو تدقيق داخلي متطور يغطي نظماً فرعية للتدقيق الداخلي مثل التدقيق التشغيلي وتدقيق الإنتاجية وتدقيق الأداء. (الجراح، ٢٠١٣، ٨)

وقد عرفه معهد المدققين الداخليين: بأنه نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف اضافة قيمة للشركة، وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق اهداف الشركة، عبر اتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فعالية عمليات الرقابة. (الطائي، ٢٠١٨، ١٢)

كما يرى (المباشر، ٢٠١٤، ٢٠) ان هذا التعريف يقدم صورة جديدة لوظيفة التدقيق الداخلي في عدة اتجاهات رئيسة هي:

١. نشاط موضوعي لا يشترط تكوينه داخل المنشأة بل يسمح ان تقوم أطراف خارجية بتقديم خدمات التدقيق الداخلي، وهو ما يؤكد على جودة خدمات التدقيق الداخلي التي أصبح بالإمكان الحصول عليها من مصادر خارجية.
٢. أصبح نطاق التدقيق الداخلي يشمل الخدمات الاستشارية، لذا فإن التدقيق الداخلي يقدم المهنة على أنها موجهة لخدمة العميل بالتركيز على القضايا الرئيسة في الرقابة.
٣. الهدف الرئيس للتدقيق الداخلي هو إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ومن ثمّ فإن التعريف الجديد يبرز الدور الجوهري للتدقيق الداخلي في المؤسسة.
٤. ينظر التعريف الجديد للتدقيق الداخلي لوظيفة التدقيق الداخلي على نحو أوسع على أساس أنها قائمة لمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها الكلية.
٥. وسع التعريف الجديد من نطاق وآفاق التدقيق الداخلي بشكل كبير، بحيث يشتمل على إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة والرقابة.
٦. ينظر التعريف الجديد إلى التراث المهني للتدقيق الداخلي على أنه أثمن أصول المهنة، ومعايير المهنة الصارمة هي الضامن للجودة، وهذا هو معنى اتباع أسلوب منهجي منظم.

كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين (AAA) التدقيق: إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالأرصدة الاقتصادية والاحداث وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الارصدة ومقياس معين وايصال النتائج الى المستفيدين. (التميمي، ٢٠٠٦، ٢٠)

وعرفته ايضا اللجنة الراعية للمنظماتCOSO المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين (AICPA) نقلاً عن (الصائغ، ٢٠١٣، ١٧) بأنه: عمليات تتأثر بالوسائل والإجراءات المعدة من قبل إدارة المنظمة، ويتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المنظمة أهدافها في النواحي الآتية: كفاءة العمليات وفاعليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وتحقيق قدر من الكفاية الإنتاجية وتشجيع الدقة في تنفيذ السياسات.

وكذلك عرفه ايضا الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بأنه فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما. (الصاغرجي، ٢٠١٨، ١٣)

من خلال ماتم عرضه من التعاريف يرى الباحث انه يمكن تعريف التدقيق الداخلي على انه (مجموعة من الاجراءات او العمليات المنتظمة التي تتضمن فحص وتقييم مدى سير العمل وفقًا للأنظمة الموضوعة التي يقوم بها مجموعة من الموظفين من داخل المنشاة يتسمون بالاستقلالية والموضوعية، وكذلك اكتشاف أوجه القصور والمشاكل والأخطاء التي تتعرض لها المنشأة ومساعدتها في تحيق اهدافها).

اهمية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية التدقيق الداخلي إلى ما يضـــيف من قيمة للمنشـــأة فقد أشـــار معهد المدققين الداخليين إلى ذلك في تعريفه للتدقيق الداخلي، وتعد اضـــافة القيمة الهدف الاســـتراتيجي للتدقيق الداخلي من خلال ما يقدمه من دور اســـتشـــاري وتقويمي وتأميني، فضـــلاً عن دوره في تحســـين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة من الموضوعية. (إبراهيم، ٢٠١٦، ٢١)

ظهرت انواع مختلفة من التدقيق الداخلي بما يعكس اهميتها في رفع جودة المعلومات (الجبوري، ٢٠١٣، ٧)

- مراجعة السجلات المحاسبية.
- مراجعة العمليات والمشروعات والبرامج.
- مراجعة وتقويم الاداء.
- مراجعة نظم التشغيل.

وتظهر اهمية التدقيق الداخلي للإدارة المنشأة من خلال تقديم الخدمات الاتية: (الشوا، ٢٠١٤، ١٧)

- مراجعة وتقويم الرقابة المحاسبية والمالية، والرقابة على العمليات الاخرى، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.

- التحقق من وجود الحماية الكافية للحفاظ على اصول المنشأة.
- التحقق من امكانية الاعتماد على المعلومات الادارية التي تتولد داخل المنشأة.
- تقييم النتائج التي تم الحصول عليها ومقارنتها مع الاهداف المرسومة.
- القضاء على الهدر والاسراف في جميع الانشطة داخل المنشأة.

ولقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام (٢٠٠٢) أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في النقاط الاتية:(حمايزية، ٢٠١٦، ٣٣)

- يساعد مدققوا الحسابات الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الأولية السليمة.

يرى الباحث ان وظيفة التدقيق من اهم الوظائف الموجودة في المنشأة وازدادت هذه الاهمية بعد ان تطور التدقيق وأصبح نشاط تقويمي لكل الأنشطة والعمليات التي تحصل في المنشأة بهدف تطوير هذه الانشطة ورفع كفاءتها الانتاجية، تعود اهمية هذه الوظيفة الى الخدمات التي تقدمها للإدارة العليا في جميع المجالات وتشمل (خدمات وقائية، خدمات تقييمية).

اهداف التدقيق الداخلي

قدم الكتاب والباحثون والدارسون للتدقيق الداخلي مجموعة من الاهداف اختلفت هذه الاهداف بحسب وجهات النظر فيرى (احمد، ٢٠١٣، ١٤)

١. الإشراف على الرقابة الداخلية: اذ إن تأسيس رقابة داخلية كافية، يعد من مسؤولية الإدارة التي تتطلب اهتماماً مناسباً على أساس متواصل، فالتدقيق الداخلي يوجد لمسؤولية محددة من قبل الإدارة لغرض الرقابة والإشراف على عملياتهم والتوصية بتحسينات في ذلك المجال.
٢. اختبار المعلومات المالية والتشغيلية، وهذا يتضمن مراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس، تصنيف ووضع تقرير حول هذه المعلومات والتحقيق في فقرات خاصة تتضمن اختباراً مفصلاً للمعاملات التجارية، والميزانيات والإجراءات.

٣. مراجعة فعالية العمليات غير المالية للشركة.
٤. مراجعة الإذعان للقوانين والتشـــريعات والمتطلبات الخارجية الأخرى والســـياســـات الإدارية والتوجيهات والمتطلبات الداخلية الأخرى.
٥. إجراء التحقيقات في مجالات معينة كالاشتباه بالاحتيال.

كما يرى (حمايزية، ٢٠١٨، ١٢) انه يمكن تقسيم الاهداف الى:

اولا: الاهداف التقليدية وتنقسم الى قسمين:

١. الاهداف المباشرة (الرئيسة)
- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.

٢. أهداف غير مباشرة (ثانوية)
- اكتشاف الاخطاء أو التزوير الموجود في الدفاتر والسجلات.
- تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة وذلك لتقليل ارتكاب الاخطاء والتزوير من خلال الزيارات المفاجئة للمدقق الى (الحسابات، المخازن) وعمل الجرد المفاجئ للتأكد من دقة العمل المنجز.

ثانيا: الاهداف الحديثة (المتطورة)

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الاسباب التي حالت دون الوصول الى الاهداف المرجوة.
- تقييم نتائج الاعمال بالنسبة إلى ما كان مخطط له.
- تقليل الاسراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع لتحقيق اقصى كفاية انتاجية.

وأضاف (يعقوب، ٢٠١٨، ٨٥) مجموعة من الاهداف التي تواكب تطور وظيفة التدقيق الداخلي:

- تقويم وتحسين الضوابط الرقابية لبيئة تكنولوجيا المعلومات.
- تقويم ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.
- تقويم وتحسين حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وحوكمة مشاريع تكنولوجيا المعلومات.

يرى الباحث ان وظيفة التدقيق من اهم الوظائف في المنشـــأة فعلى المنشـــآت تطوير هذه الوظيفة بما يتناســـب مع التطور الحاصـــل في نظم المعلومات والمخاطر الناتجة عنه، واســـتخدام التدقيق الالكتروني في ضـــل ازدهار التجارة الالكترونية، وتأكيد المصـــداقية في البيانات المالية المفصح عنها عبر شبكات الانترنت. وكذلك امكانية الاعتماد عليه كدليل للإثبات.

انواع التدقيق الداخلي

ان القارئ لأدبيات التدقيق الداخلي يجد ان لتدقيق الداخلي عدة انواع هي:

اولا: التدقيق المالي[1] هو عبارة عن الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى، وتهدف عمليات التدقيق المالي إلى توفير الحد المقبول بأن التقارير المالية المدققة تعكس بأمانة الوضع المالي ونتائج عملياتها، وحساباتها الجارية بما يتلاءم مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. (لظن، ٢٠١٦، ٢٠)

ثانيا: تدقيق الالتزام هو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من ان السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معنية قد تم تطبيقها بصورة اصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة. (التميمي، ٢٠٠٦، ٢٤)

ثالثا: التدقيق التشغيلي هو تقنية تستخدمها المنشأة لتقييم كفاءة وفعالية عملياتها التشغيلية، إذ يقدم المدقق للجهات المعنية تقريراً حول نتائج التقييم والتوصيات الخاصة بعمليات التحسين، والهدف الأساسي هو ضمان سير المنشأة في طريق تحقيق أهدافها، وهناك خمس خطوات للتدقيق التشغيلي وهي التحضير التمهيدي، والمسح الميداني، وتطوير برنامج التدقيق وتطبيق البرنامج، فضلاً عن التقرير والمتابعة. (إبراهيم، ٢٠١٦، ٢٤)

[1] . سوف يتم التوسع في هذا النوع من التدقيق في المبحث الثاني من هذا الفصل لأهميته في هذه الدراسة

رابعا: التدقيق البيئي: هو فحص منظم وموثوق وموضوعي ودوري، بواسطة جهات داخلية أو خارجية للتعرف على مدى انسجام عمليات التشغيل والممارسات المختلفة مع المتطلبات القابلة للتطبيق وما يترتب على ذلك من تكاليف والتزامات واجبة الافصاح عنها. (الجبوري، ٢٠١٩، ١٨٣)

وكذلك يمكن تعريفه بأنه عملية تقييم منظم لتحديد مدى توافق نظام الإدارة البيئية للوحدة الاقتصادية مع البرامج المخططة وتحديد مدى فعالية وملاءمة ذلك النظام لإنجاز السياسة البيئية للوحدة. (ياسين وجبر،٢٠١٨، ٣٧١)

خامسا: التدقيق الإداري: هو تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدى بها الأنشطة والوظائف، التنظيمية ويهدف التدقيق الاداري لفحص ودراسة وتقييم النظم والأهداف والخطط والسياسات والاجراءات والنظم والأساليب الرقابية وطرق ووسائل التشغيل والإمكانيات المادية والبشرية والأداء الفعلي ونتائجه، ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف الوحدة الاقتصادية (لظن،٢٠١٦، ٢٠)

سادسا: التدقيق الاجتماعي: هو عملية فحص الأداء الاجتماعي، وذلك جراء تشخيص منتظم لجمع الادلة والقرائن والوصول التي تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة بهدف التأكد من مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية ومدى فعالية أدائها لهذه المسؤوليات في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة، والمقبولة والملائمة ويتم التقرير عن ذلك كله للأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها. (الطائي، ٢٠١٨، ١٨)

معايير التدقيق

تعرف معايير التدقيق بأنها المقاييس التي يستطيع المدقق على ضوئها ان يقيم العمل الذي قام به، **وإن يقيم عمله هل قام بالحد الأدنى من بذل العناية المهنية المطلوبة** وإكمال الواجبات المطلوبة منه. وقد أصدر مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (IIASB) معايير التدقيق الداخلي في يناير ٢٠١٣ ووافق المجلس على التغيرات النهائية حيث وفرت هذه المعايير إطاراً لأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، وتنقسم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على ثلاث مجموعات: (لظن، ٢٠١٦، ٢١) و (جعو، ٢٠١٦، ١٢)

أولا: معايير الصفات

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي كما يتبين مما يأتي:

- الأهداف والصلاحية والمسؤولية: يتطلب تحديد الأهداف والصلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي إثباتها بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي واخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى مسؤول التدقيق الداخلي مراجعة الوثيقة بشكل دوري واخذ موافقة الإدارة العليا عليها.
- الاستقلالية والموضوعية: يجب ان يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويقصد بالاستقلال قيام المدقق بعملية التدقيق من دون التأثر بضغوط بقية الأطراف، اي بدون تحيز، كما يتوجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين، في قيامهم بعملهم بفاعلية ومهنية، أو أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق والسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات والضوابط التي تضعها المنشأة.
- الكفاءة وبذل العناية المهنية: يتوجب على المدققين الداخلين امتلاك الكفاءة والمهارة للقيام بمسؤولياتهم الفردية وبذل العناية المهنية المطلوبة.
- ضمان الجودة وبرنامج التحسين: يجب على مسؤول التدقيق الداخلي تطوير والحفاظ على ضمان الجودة والتحسين الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

ثانيا: معايير الأداء

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيار للجودة يمكن من خلاله قياس تلك الخدمات، ويتضمن هذا النوع المعايير الاتية:

- **إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** يقصد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة وأن يدار نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمنشأة. وأن نتائج عمل التدقيق الداخلي تعمل على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق التدقيق الداخلي، مع مراعاة الإفصاح عن أثر أية قيود على الموارد، والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها وأنها تسهم في فعالية وكفاءة، وادرة المخاطر ومراقبة العمليات.

- **طبيعة العمل:** يتعين أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحقيق الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط.
- **التخطيط للمهمة:** حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة لكل مهمة من قبل المدقق الداخلي واهداف كل منها وتحديد المخاطر المهمة الخاصة بالوحدة محل التدقيق كما يجب على المدققين التأكد من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف الخاصة بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة.
- **تنفيذ المهمة:** يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية وضرورة وجود إشراف للتأكد من تحقيق اهداف المهمة.
- **إيصال النتائج:** يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وان تشمل هذه العملية اهداف المهمة، ونطاقها فضلا عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عند اعداد وابلاغ النتائج.
- **رصد مراحل الإنجاز:** يتوجب على إدارة التدقيق الداخلي وضع نظام لمتابعة النتائج التي يتم إيصالها للإدارة وكذلك التأكد من أن الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات المعالجة اللازمة على نتائج تقارير التدقيق.
- **التواصل لقبول المخاطر:** يتضمن هذا المعيار تحديد مسؤولية مجلس الإدارة بالإقرار عن مستوى المخاطر المقبولة، ومن ثمَّ فإن معايير الأداء تهتم بما يجب أن يكون عليه أداء إدارة التدقيق الداخلي بدءا من وضع الخطة التدقيقية وانتهاءً بالإبلاغ عن نتائج هذا الأداء ومتابعته.

ثالثا: معايير التنفيذ: تحدد معايير التنفيذ (التطبيق) الضوابط والإجراءات الواجب مراعاتها لمتابعة الأداء من خلال تقديم إرشادات وإجراءات ملزمة حول تطبيق هذه المعايير وفقا لما يأتي:

- اختبارات الالتزام.
- التحقيق بالغش والاحتيال.
- التقييم الذاتي للرقابة.

المبحث الثاني

التدقيق المالي، اجراءات، متطلبات

مفهوم التدقيق المالي

يرى(حمايزية، ٢٠١٦، ٣٥) التدقيق المالي بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى، **ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي** الذي يتضمن تدقيق وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص الشركة وتدقيقها حسابياً ومستندياً والسندات والأنظمة الخاصة، التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضاً التحقق من وجود الأصول وحمايتها من الضياع أو الاختلاس وكذلك فحص وتقييم الرقابة الداخلية للشركة.

وكذلك عرفه (ايمان، ٢٠١٧، ٤) التدقيق المالي: هو تقويم موضوعي يقوم به خبير كفء للمصادقة على حسابات المؤسسة، تتم المصادقة على أساس ثلاثة معايير أساسية: التوافق، الصدق، الصورة الوافية.

ويتم اجراء تدقيق القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الشـــاملة تتفق مع معايير محددة، وعادة ما تتمثل هذه المعايير في مبادئ المحاســبة المتعارف عليها ووفقاً للأســاس النقدي Cash basic او وفقاً لأي اساس محاسبي آخر يناسب المنشأة. وتشمل القوائم المالية بصورة عامة كل من: (آرينز، لوبك، ٢٠٠٢: ٢٤)

قائمة المركز المالي Statement of financial position

قائمة الدخل Income statement

قائمة التدفقات النقدية Statement of cash flow

قائمة الملاحظات المرفقة مع هذه القوائم

واضـــــاف مجلس معايير المحاســـبة الدولية IASB قائمة اخرى وهي قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of changes in equity

يرى الباحث انه يمكن تعريف التدقيق المالي بانه تلك الاجراءات التي يقوم بها كادر مهني مستقل لفحص والتأكد من مدى صحة وسلامة العمليات، ومدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي للمنشأة في فترة زمنية معينة.

انواع التدقيق المالي

ان التدقيق المالي هو **المجال التقليدي** للتدقيق الداخلي، والهدف منه هو اظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، وينقسم هذا النوع من التدقيق على قسمين: (جعو، ٢٠١٦، ١٠)

١. التدقيق الداخلي المالي **قبل الصرف** وهذا النوع يتطلب مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين لتدقيق عمل موظف أخر للتحقق من سلامة الاجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.
٢. التدقيق الداخلي المالي **بعد الصرف** ينفذ وفق خطة مرسومة ونسبية اختيارية (أي عينات) وفحصها وذلك ليؤكد المدقق الداخلي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة وبما يضمن تحقيق الأهداف.

كما يرى اخر التدقيق المالي انه **يشمل التدقيق السابق والتدقيق اللاحق** ويستأثر التدقيق المالي بمعظم عمل مكاتب التدقيق واجهزته المختلفة داخلياً كان أم خارجياً، وينقسم هذا النوع من التدقيق بدوره على الاتي: (الاوسي، ٢٠٠٨، ٢١)

١. التدقيق المستندي:

يتركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتوات في تلك المستندات من حيث العمليات الحسابية الاربع (الجمع والطرح والضرب والقسمة).

٢. **التدقيق الفني:**

يشـمل هذا النوع من التدقيق على قيام المؤسـسـة او عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسـبية المتعارف عليها، ويكون اغلب الحوار هنا بين ادارة المشـروع والمدقق في قضـايا النسـب العادلة للاندثار واقتطاع الاحتياطات، ومدى اقتناع المدقق بعدالة تصـوير القوائم المالية للمركز المالي للمشروع ونتائج اعماله. للتدقيق المالي بشقيه المستندي والفني طرائق معينة Procedures يتبعها المدقق عند تدقيقه أي بند من بنود القوائم المالية المختلفة، وذلك بالاسترشاد بمعايير Standards متعارف عليها ايضاً.

اجراءات التدقيق المالي

يعد التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يتضـمن تدقيق وتتبع القيود المحاسـبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصـادية التي تخص الشـركة وتدقيقها حسـابيا ومسـتنديا والسندات والأنظمة الخاصـة، التحقق من سـلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصـورة موضـوعية وصـحيحة، فالمدقق يتخذ مجموعة من الاجراءات عند قيامه بتأدية عمله وتتمثل بما يأتي:

- **التأييدات:** يقصد بها عملية تأييد صحة الارصدة من قبل أصحابها وان الاجابة التي يحصل عليها المدقق تعد مستنداً ثبوتياً حول وجود الدين وصحته وامكانية تحصيله. (يطلب المدقق من المنشأة ان قوم بإرسال كتب الى المدينين وتطلب منهم تأييد الرصيد وان ترسل الاجابة الى المدقق مباشرة).
- **الملاحظة:** ويقصد بها الدراسة والتمعن التي يجب ان يقوم به المدقق اثناء قيامه بعمله. فيجب عليه ان يلاحظ الكيفية التي تنفذ بها الاعمال الروتينية وكذلك الاعمال الحسابية لأجل التحقق من كفاءتها.
- **الفحص:** يقصد به مقارنة بين القيود المثبتة في السجلات مع المستندات الثبوتية لأجل التحقيق من صحتها. فالمدقق قد يلجأ الى فحص المتوفر من المستندات الثبوتية كقوائم الشراء وكذلك كعوب الصكوك المسحوبة للتأكد من جدية العمليات.
- **التحقق:** وهي العمليات التي من خلالها يتحقق المدقق من وجود الموجودات كالموجودات الثابتة واوراق القبض والاستثمارات وذلك عن طريق قيامه بعملية الجرد الفعلي.

- **الاستفسار:** قد تصادف المدقق اثناء تأديته لعمله بعض جوانب الغموض الامر الذي يتطلب توجيه اسئلة للمسؤولين في الوحدة وعلى ضوء الاسئلة سوف تتولد لديه فكرة واضحة حول ما تم الاستفسار عنه وهناك نوعان من الاستفسار شفوي وتحريري.
- **التحليل:** ويقصد به تحليل الحسابات والعمليات الحسابية وارجاعها الى مكوناتها الاساسية لأجل التحقق من صحتها.
- **الاحتساب:** ويقصد به الاعمال الحسابية التي يقوم بها المدقق لتأكد من صحة الاحتساب، مثل احتساب المصاريف المستحقة والمصاريف المدفوعة مقدما.
- **المقارنة:** وتعني المقارنة بين المعلومات الواردة في البيانات او في الكشوف التحليلية مع نفس المعلومات للسنة او السنوات السابقة لإيجاد اسباب اي اختلاف.

من خلال الاطلاع على ادبيات التدقيق الداخلي يرى الباحث بأن التدقيق المالي هو الصورة التقليدية للتدقيق الداخلي قبل حدوث التطور التاريخي للتدقيق الداخلي حيث كان الهدف التقليدي اكتشاف الغش والاخطاء والحفاظ على أصول المنشأة، حيث كان يساهم بإضافة القيمة بواسطة ضمان الحماية الكاملة للأصول وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات عبر ما تقدمه من توصيات إلى الإدارة العليا، عندما تطورت هذه الوظيفة وأصبح المستفيد، من خدمات هذه الوظيفة فضلاً عن الإدارة العليا كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه فقد أصبحت هذه الوظيفة تضيف قيمة بواسطة تحسين كفاءة وفعالية العمل ومنح الثقة للمعلومات والبيانات المالية وغير المالية وضمان التزام الإدارة العليا بمتطلبات الحوكمة والإدارة السليمة وهذا ما جعل المستفيد بالخصوص من خدمات وظيفة التدقيق الداخلي يتخطى حتى لجنة التدقيق ومجلس الادارة ليشمل المدقق الخارجي وجميع الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة.

الوضع التنظيمي الأمثل لوظيفة التدقيق الداخلي (التدقيق المالي) في الهيكل التنظيمي للمنشاة

يرى (المدلل، ٢٠٠٧، ٧٩) ان ما أكدت عليه معايير التدقيق الدولية في سياق تقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي إذ أشارت الفقرة ١٣ من المعيار الدولي للتدقيق رقم ٦١٠ إلى أن الحالة المثالية وهي تبعية وارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري بالشركة والهدف من ذلك هو ان يتمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله في جميع دوائر وأقسام الشركة الأخرى، كما أن ذلك **يزيد من استقلالية المدقق** كلما ارتفعت **المكانة التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي** في **الهيكل التنظيمي** للمنشاة كما في الشكل:

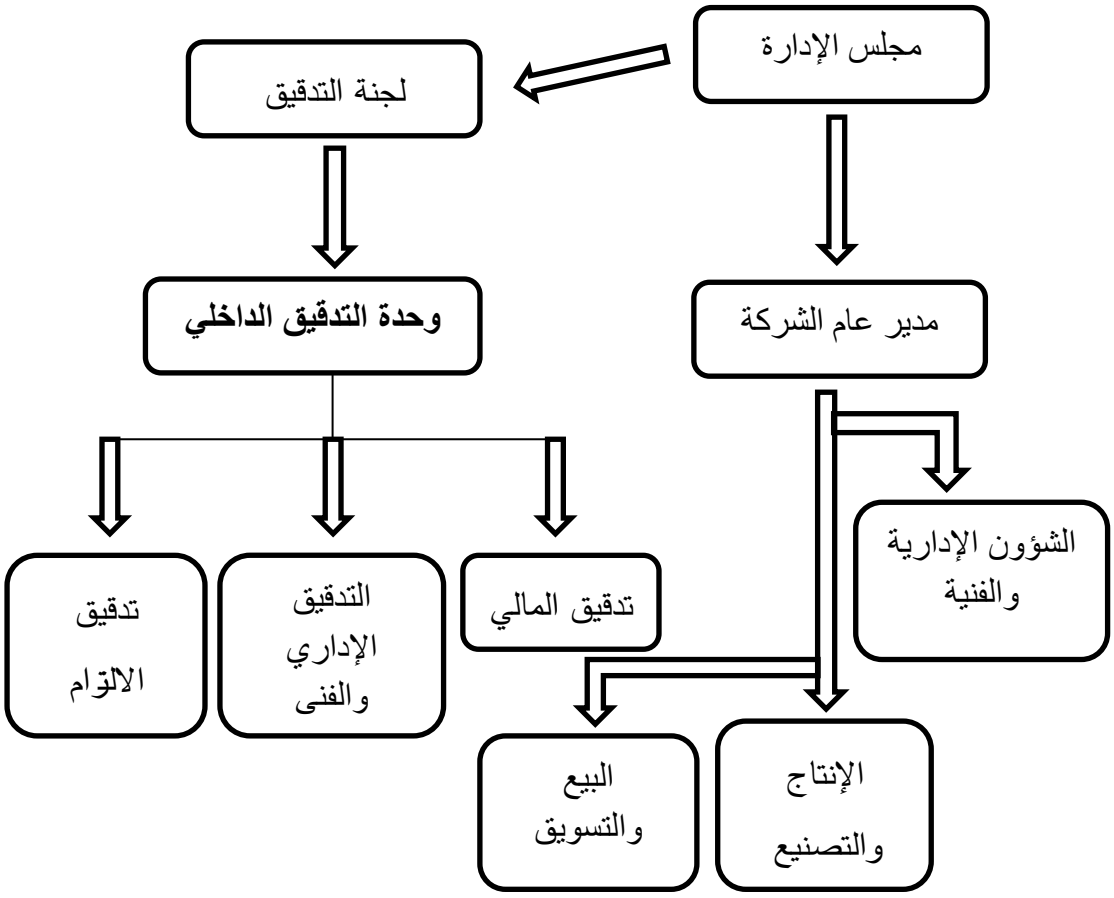

الشكل (١)

الوضع التنظيمي الأمثل لوظيفة التدقيق الداخلي (التدقيق المالي) في الهيكل التنظيمي للمنشاة

المصدر: اعداد الباحث بتصرف (المدلل، ٢٠٠٧، ٧٩)

الفصل الثالث

الإطار العام لإعادة الاعمار وتجارب بعض الدول والمدن

تمهيد

إن عملية إعادة الاعمار بعد حدوث الكوارث والازمات تتطلب العمل على تحديد وحصـــر الاضـرار وتقدير الاحتياجات الانية والمسـتقبلية لإعادة اعمار ما خلفته الكوارث والازمات من دمار، فيتم تحديد الفجوات الحقيقية والدعم المطلوب ومن ثمّ وضـــع البرنامج والانشـــطة المطلوب تنفيذها لإعادة تأهيلها، وعند مناقشـة الوضـع العام للمحافظات العراقية التي تعرضـت للدمار بسـبب سـيطرة تنظيم داعش عليها، فقد تفاوت حجم الاضـــرار والتدمير الذي لحق بها، وعلى مســـتوى الانشـــطة الاقتصـادية وفئات المجتمع، وما يسري على قياس الضـرر على مستوى الانشطة الاقتصـادية يسري على مسـتوى الضـرر الذي لحق بالفرد او الاسـرة، وتقدير المتطلبات اللازمة لإعادة تأهيل المجتمع والفرد وادماجه بعملية التنمية بقوة وفاعلية، وبخاصـــة للفترة اللاحقة لعملية اعادة الاعمار. قســم هذا الفصل الى مبحثين وكما يأتي:

المبحث الاول: إعادة الاعمار، المفهوم، الضوابط والمتطلبات، تجارب بعض البلدان في إعادة الإعمار

المبحث الثاني: اجراءات حصر وتقدير نفقات الاضرار

المبحث الاول

إعادة الاعمار، المفهوم، الضوابط والمتطلبات، تجارب الدول

مقدمة

لقد أجبر النزاع الذي احدثه تنظيم داعش ملايين من العراقيين الى ترك ديارهم وتسبب في تدمير وتخريب المدارس والمستشفيات وكل البنية التحتية لكل القطاعات العلمية والصحية والاقتصادية والامن في جميع المحافظات التي فرض سيطرته عليها مما اصاب اهالي هذه المناطق صدمة مما خلفته الحرب من خراب ودمار وبعد تحرير جميع هذه المناطق حان الوقت الى إعادة اعمار كل ما قد هدم والنظر الى المستقبل بالاستفادة من تجارب بلدان العالم (اليابان، والمانيا، ...).

مفهوم إعادة الاعمار:

قد تفهم عمليات اعادة الاعمار بعد الكوارث على انها عملية بناء ما تهدم من الهيكل العمراني (المباني) بفعل الكارثة او الحرب، لكن يعدالتعريف بهذا الشكل ناقصاً، لأنه يأخذ بنظر الاعتبار اعادة بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية فقط، ويهمل بقية مكونات النسيج الحضري والتي تشكل البنية الفيزيائية جزءاً منها، إذ أن البنية الفيزيائية هي في حقيقتها انعكاس لحياة الناس الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. (الطاهر، ٢٠١١، ١٧)

وتعرف عمليات إعادة الإعمار على انها إعادة بناء ما تضرر بشكل كلي او جزئي بفعل كارثة طبيعية كالزلازل والفيضانات، او بشرية كالحروب والنزاعات المسلحة، ولا تقتصر عمليات الإعمار على الجوانب المادية بل تشمل الامور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (جبر والقرغولي، ٢٠١٩، ٧١)

كما عرفت الامم المتحدة إعادة الإعمار بأنه: عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام للشعور بالثقة والرفاهية بين الناس، من خلال اتفاقات إنهاء الحروب، وقد تشمل هذه العملية نزع سلاح الأطراف المتحاربة، واستعادة النظام وإعادة اللاجئيين والخدمة الاستشارية والدعم في مجال التدريب لموظفي الأمن ومراقبة الانتخابات، وجهود الدفع الى حماية حقوق الانسان واصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز المشاركة في العملية السياسية من جهات سلمية وغير رسمية في الدولة. (زغيب، ٢٠١٢، ٢٧)

من خلال ماسبق، يلاحظ ان هناك اختلاف في مفهوم إعادة الإعمار من قبل الباحثين والدارسين، فمنهم من يركز على الجوانب الفيزيائية، ومنهم من ركز على الجوانب الاجتماعية، والاخر ركز على الجوانب الاقتصادية والبيئية، ويرى الباحث ان هذا الاختلاف من قبل الباحثين لا يغير جوهر مفهوم إعادة الاعمار.

ويمكن اعطاء التعريف الاتي لإعادة الاعمار: كل العمليات التي تؤدي الى رفع الروح المعنوية للشعوب التي عانت من الحروب والكوارث من خلال اعمار المؤسسات الحكومية والطرق والجسور وإعادة جميع الخدمات التي تساعدهم لعيش حياة كريمة وكذلك استخدام قطاع التعليم للنهوض بالأجيال القادمة ونسيان الماضي.

مبادئ استراتيجيات اعادة الاعمار

القارئ للادبيات المتعلقة بالاعمار وإعادة الإعمار سيلاحظ ان هناك من يحدد استراتيجية لاعادة الاعمار بعد الكوارث والحروب على أربعة مبادئ، تعتبر بمثابة محددات لها، وتعمل على توجيهها، وهذه المبادئ هي: (محمود، ٢٠١٧، ٣)

١. شاملة: تعالج جميع الاثار الناتجة عن الحروب، على مختلف المستويات ومختلف العناصر بالتوازي، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية.
٢. تندمج ضمن خطط التطوير: فتكون هذه الاستراتيجية جزءاً من خطط التنمية والتطوير الحضري، إذ أن الكوارث والحروب هي شيء محتمل الحدوث في اي مكان، لذلك لا بد أن يتم وضعها في الاعتبار عند أعداد أي خطط للتنمية في المستقبل.
٣. الاستدامة: إذ تحقق هذه الإستراتيجية الاستدامة، وتكون قادرة على إعادة إدارة عجلة الحياة وإستمراريتها بذاتها، وتعمل على تقوية المجتمعات في مواجهة الكوارث.
٤. مرنة: قابلة للتعديل والتكيف السريع الواقع مع المستجدات والمتغيرات على الأرض.

هناك مجموعة متطلبات لإعادة الاعمار، كما ان هناك اعتبارات لإعادة الاعمار وكالاتي:

متطلبات إعادة الاعمار: (حلس، ٢٠١٦، ٢٨)

- رفض تسييس تمويل الاعمار او الابتزاز السياسي.
- التنسيق بين كافة الجهات ونشر المعلومات.
- الشفافية الكاملة والمهنية في التنفيذ.
- توحيد سياسات وآليات التعويض واصلاح الأضرار.
- تعزيز دور البلديات في تصحيح المخالفات التنظيمية.

يرى الباحث انه على الحكومة الكيل بمكيال واحد لا على اساس المحاصصة والانتماءات السياسية في تمويل عملية إعادة الإعمار. كما انه يجب ان يكون العمل منسق بين جميع الجهات المسؤولة عن عملية إعادة اعمار المصنع ولا تعمل كل جهة لوحدها مما يسبب بطءً في عملية إعادة الاعمار وكذلك زيادة في تكاليف إعادة الإعمار، كما يجب العمل بكل شفافية ونزاهة وخبرة في عملية إعادة إعمار المصنع من خلال تسليم العمل لجهات (أو اشخاص) مهنيين ونزيهين، فضلاً عن تعزيز دور الدوائر البلدية في إعمار المصنع من خلال رفع تجاوزات بعض الاشخاص على اراضي المصنع، فضلاً عن مساندة الدوائر الخدمية مثل دائرة الماء وكذلك دوائر الكهرباء من خلال إعادة شبكة ماء الإسالة وشبكة الكهرباء الوطنية التي تعمل بنظام الطوارئ فان كل هذه الامور يمكن ان تزيد من سرعة إعادة إعمار المصنع .

وفي هذا المجال فان الباحث يحدد مجموعة من المتطلبات لابد ان تتوفر في عملية إعادة الاعمار بشكل عام والمصنع موضوع البحث بشكل خاص:

- تفضيل القيام بالأعمال من قبل شركات محلية، لأنها فرصة لتشغيل العاطلين عن العمل، ومن جانب آخر بأن تصرف الأموال داخل البلد، لا أن يكون الاعمار كجسر لنقل الأموال للشركات الأجنبية.
- لا يتم احتكار عملية الإعمار من أي طرف.
- إعطاء الأولوية في إعادة الاعمار الى بناء القاعات الإنتاجية، وإعادة العمل في خطوط الإنتاج لان هذا الامر يؤدي الى دخول إيرادات وارباح تساعد في الإسراع بعملية إعادة الاعمار
- تشجيع العاملين والموظفين في المصنع على بذل جهود ذاتية لإعادة الاعماره.
- حصر المصاريف في الأمور المتعلقة بإعادة الاعمار والأمور الضرورية فقط.
- الإسراع في عملية فتح المنافذ التسويقية لما لها من أهمية بتحصيل الإيرادات وتسويق المنتجات.
- رفع الروح المعنوية للعاملين.
- إشاعة ثقافة التعاون والكل مسؤول عن إعادة الاعمار.

إجراءات إعادة الاعمار: (الكحلوت، ٢٠١٠، ١٧)

- الامتثال بالقيم الإسلامية والتكافل الاجتماعي وان يتساعد المجتمع فيما بينهم لاجتياز هذه المرحلة.
- جمع الأنقاض من الشوارع والساحات العامة بطريقة صديقة للبيئة.
- التنقيب عن المواد المشعة والمشبوهة وبقايا شظايا المتفجرات والتخلص منها.
- الاستفادة من مواد البناء مثل الحديد والطابوق الغير متضرر في عملية إعادة الاعمار.
- توظيف كل الطاقات العاملة كل بحسب اختصاصه بعمل حملات تطوعية بجهود ذاتية لإعادة الاعمار وإعادة البلد كما كان.
- فحص المواد المستخدمة في البناء التي تم الحصول عليها من الأنقاض مختبريا هل هي صالحة للبناء ام لا.
- اصدار قوانين وتعليمات جديدة تلائم الفترة ما بعد الحرب.
- التفكير في البناء الاقتصادي والسريع بأقل كلفة واقل جهد.

المراحل الاساسية لعمليات إعادة الاعمار:

القارئ للأدبيات المتعلقة بإعادة الإعمار سيلاحظ ان هناك من يحدد مجموعة من المراحل لإعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث والتي تتمثل بالآتي: (العفيفي وقنصوره، ٢٠١٥، ٧)

أ. قبل حدوث الكوارث والحروب

١. اعداد سيناريوهات الازمات المتوقعة وطرق ادارتها وفق الموارد المتاحة.

٢. استعمال قواعد بيانات السكان والمنشآت والمرافق.

ب. مرحلة التدخل الطارئ عند حدوث الحروب والكوارث:

يجب العمل على استيعاب المتشردين او النازحين، وايضاً إصلاح التلفيات الحيوية المؤثرة في استمرار معيشة السكان المحليين.

ج. مرحلة التقييم الشامل لمتطلبات إعادة الإعمار سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ثم فنياً:

إذ يلي هذه المرحلة زوال الخطر المؤقت المسبب للخراب الكلي او الجزئي للمنطقة محل الاعمال المطلوبة (معارك حربية، كوارث طبيعية، الخ.....) إذ يستلزم الوصول الى مرحلة الدراسات الفنية والهندسية الواجبة الانتهاء اولاً من اعداد دراسات شاملة تتناول الاوضاع السياسية والاجتماعية الحالية وكذلك المرجوة مستقبلاً لمنطقة الاعمال مع دراسة طرق ومصادر التمويل اللازمة وحساب التدفقات النقدية المتاحة مرحلياً، على التوازي مع وضع تصور تخطيطي عام يحكم عملية إعادة الإعمار وجداولها الزمنية التنفيذية.

الجهات الفاعلة في إعادة الإعمار:

يرى (الطاهر، ٢٠١١، ٣٧) و(محمود، ٢٠١٧، ٨) ان الجهات الفاعلة هي الجهات التي يقع على عاتقها القيام بعمليات مواجهة آثار الحروب والكوارث، وكذلك التخطيط ووضع الاستراتيجيات لاعادة الاعمار، ومن ثم تنفيذ برامج وخطط إعادة الاعمار، وان لكل جهة دورها الخاص و يعد التنسيق والتكامل بين هذه الجهات أحد أهم أسباب نجاح الأعمال، إذ إن دور هذه الجهات هو دور تكاملي وليس فردي، فالنجاح بالعمل يعتمد بشكل كبير على مقدار التعاون والتنسيق بين هذه الجهات وتتمثل هذه الجهات بما يأتي:

١. **الحكومة:** فهي التي تقوم بالدور الأساسي في إعداد استراتيجيات إعادة الإعمار، وتوفير الظروف المناسبة لنجاح عملية الاعمار.

يرى الباحث ان الحكومة هي الطرف الاساسي والمسؤول عن عملية إعادة إعمار ماتم تدميره بسبب الحروب والكوارث وذلك من خلال رصد الاموال والجهود الكافية للنهوض بالبلد من جديد، هذا في حال كون الحكومة قوية ولا يوجد مطامع سياسية وإقليمية تؤثر في النظام السياسي للبلد وهذا يعد من اهم اسباب عرقلة عملية إعادة الاعمار، من خلال الضغط على الحكومة واضعافها واجبارها على الاقتراض من الدول او من البنك الدولي وهذا ما حصل في العراق بعد الاحداث التي حصلت في البلد

والحرب التي خاضتها القوات العراقية لاستعادة الاراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش فأن تمويل القوات المسلحة أثر وبشكل كبير على ميزانية الدولة مما ادى الى ضعف في امكانية تمويل عمليات أعادة الاعمار في جميع المناطق التي تضررت في الحرب، لكل الوزارات بشكل عام ووزارة الصناعة والمعادن بشكل خاص لان اغلب الشركات دمرت بالكامل مما دفع الحكومة الى ايجاد حلول بديلة لإعادة اعمار هذه الشركات اما من خلال عرضها للاستثمار او من خلال الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني وهذا ما حصل في مصنع الالبسة الجاهزة عينة الدراسة .

٢. **المجتمع:** يعد دور المجتمع من أهم الأدوار في عملية إعادة الاعمار، وتتوقف نجاحات هذه المشاريع على دور المجتمع وثقافته، كلما كان المجتمع يتمتع بمستوى عالٍ من الوعي والتعليم كلما زادت سرعة إعادة الاعمار. إذ كان للمجتمع دور مهم في عملية الحفاض على ممتلكات المصنع من قبل الدور المجاورة إذ تم إعادة الكثير من مكائن الخياطة والمعدات، التي تستخدم في الخطوط الإنتاجية اليوم مما ساعد الى إعادة الحياة الى الخطوط الإنتاجية.

٣. **القطاع الخاص:** يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً، ولا سيما في برامج إعادة الاعمار بعد الكارثة أو الحرب، فالقطاع الخاص أكثر مرونة من (القطاع الحكومي).

ويرى الباحث ان القطاع الخاص يعتبر عنصـــراً مهماً يســـاند الحكومة في عملية إعادة الاعمار من خلال الاستثمار مع الدولة في حال عدم مقدرة الدولة على توفير الاموال المطلوبة لإعادة اعمار مختلف القطاعات وهذا أفضـــل من الاقتراض والبقاء تحت ضـــغوط الدول المقرضة وكذلك البنك الدولي. اسهم القطاع الخاص بشكل بسيط بعملية إعادة اعمار المصنع من خلال صـــيانة بعض المكائن والمعدات مجانا دعما للمصـــنع وكذلك التبرع ببعض المستلزمات المهمة في العمليات الإنتاجية.

٤. **الحكومة المحلية:** هي التي تعمل على تطبيق الخطط الاستراتيجي الموضوعة من قبل الحكومة الاتحادية باستخدام مجالس المحافظات والنواحي والسلطات البلدية.

٥. **المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:** تتحمل المؤسسات غير الحكومية بشكل خاص دوراً هاماً في عملية إعادة الإعمار، فهي تساعد وتخفف العبئ عن الحكومة، ويزداد أهمية هذا الدور كلما ضعفت السلطة السياسية أو في حال غيابها وتقوم هذه المؤسسات بدور هام في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتقديم المعونات الإنسانية ومساعدات الإغاثة العاجلة، والقيام بتوفير مالم تستطيع الجهات الحكومية توفيره.

يرى الباحث ان هناك دوراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني في عملية إعادة اعمار المناطق المحررة من خلال ما تقدمه من خدمات قد تعجز الحكومة عن تقديمها، ومن خلال العينة موضوع الدراسة (مصنع الالبسة الجاهزة) أحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن العراقية، بعد تحرير المدينة من تنظيم داعش دمر ما يقارب ٩٠٪ من هذا المصنع وبسبب قلة التخصيصات المالية من قبل الحكومة توافدت منظمات المجتمع المدني للعمل على إعادة اعمار المصنع.

اذ قامت منظمة الصليب الاحمر على رفع مخلفات الحرب من بين الانقاض وتأمين المنطقة ليتسنى لكل الجهات الدخول الى موقع المصنع وإعادة اعماره، حيث قامت منظمة الهجرة الدولية IOM بإعادة انشاء احدى القاعات الانتاجية التابعة لمصنع الالبسة الجاهزة والتي تمثل نسبة ١٠٪ من اجمالي القاعة الانتاجية الاصلية وكانت كلفة اعادة الاعمار ما يقاب (١٣٠٠٠٠ الف دولار امريكي)، وبعد ان تم اعادة اعمار القاعة الانتاجية قامت الكوادر الفنية بإعادة إعمار مكائن الخياطة وبجهود ذاتية تمكنوا من اعادة عدد كبير من المكائن للعمل التي اعادت الامل الى قلوب المنتسبين لتكون هذه الخطوة الاولى لإعادة اعمار المصنع، كما قامت منظمة UNDP بعملية رفع للأنقاض المتبقية في القاعات الانتاجية تمهيداً لإعادة عمل المصنع بالكامل ولكن حتى هذه اللحظة لم يباشروا العمل في اكمال اعمار القاعة الانتاجية بسبب وجود نية للوزارة لطرح المصنع للاستثمار. وهذا يعد جزءاً مما تقدمه منظمات المجتمع المدني.

٦. **الجهات الخارجية:** تتمثل المساعدة الخارجية بشكلين أساسيين من المساعدات، المساعدة المالية والتقنية، وتتمثل هذه الجهات بالأمم المتحدة ببرامجها المختلفة، أوالبنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البنوك الإقليمية أو الحكومات والدول الأخرى.

تجارب بعض الدول والبلدان في إعادة الإعمار

ان الانتقال من مرحلة الحرب الى مرحلة السلم، ومن الفوضى الى الاستقرار ومن ثم إعادة الاعمار ليست عملية سهلة، فهذه العملية (عملية التحول) تتضمن مؤثرات سياسية واقتصادية وامنية بفعل المصالح الإقليمية والدولية. قد ترى بعض الدول الاستقرار والسلام عنصران لا يخدمان مصالحهم بقدر ما يخدم الارهاب والفوضى تلك المصالح. إذ ان عملية إعادة الاعمار تحتاج الى التمويل والاستقرار. وسنتطرق في هذا المبحث الى عدد من حالات وتجارب إعادة اعمار بعض الدول والمدن تضررت بفعل الكوارث الطبيعية والحروب لكي يمكن الاستفادة من هذه التجارب في عملية إعادة الاعمار:

تجارب الدول الاجنبية:

اولا: توقع الكارثة والاستعداد لها حالة مدينة وارسو

تعرضت مدينة وارسو (عاصمة بولندا) الى هجمات متعددة وعمليات التخريب آخرها كان الهجوم النازي في الحرب العالمية الثانية والذي تسبب بدمار كبير للمدينة خلال الفترة (١٩٣٩_ ١٩٤٤) إذ بلغت نسبة الدمار ٨٤٪. تم تدمير ٩٥٧ مبنى أثري (٧٨٢ مبنى دمر كليا و١٧٥ دمر جزئيا) بصورة ممنهجة إذ عمد المهندسين الالمان على دراسة وتحديد أبرز المعالم التاريخية والثرية وذات القيمة الرمزية في مدينة وارسو ثم عمدوا الى تدمير تلك المعالم، بلغ ما هدمه النازيون ٥.٩٦ ٪ من التراث التاريخي للمدينة بهدف القضاء على الروح المعنوية للسكان وبلغت خسائر مدينة وارسو المادية قرابة ال ٦.٥٤ مليار دولار، كما خسرت وارسو خلال الحرب نصف سكانها. لكن الملفت في منهج اعمار وارسو هو البدء قبل حلول الدمار ذلك نتيجة لما قام به سكان وارسو بتوقع حلول الحرب في اي وقت حيث قام نخبة من الفنانين والمعمارين والمثقفين بعمل مخططات وصور توثق كل جزئيات المدينة وعمدوا على اخفائها، ليتم اخراج تلك الوثائق بعد نهاية الحرب. وفي ظل الرغبة الكبيرة لسكان المدينة في عودة وارسو كما كانت تم استعمال الوثائق والصور والمخططات لإعادة وارسو كنسخة مطابقة للأصل وباستعمال مواد البناء الاصلية التي تم انتشالها من الانقاض وتعويض القطع المفقودة بمواد صنعت بطرق تقليدية للحفاظ على الشكل الخارجي كما هو. (جبر والقرغولي، ٢٠١٩، ٧١)

يرى الباحث انه يمكن الاستفادة من تجربة مدينة وارسو هو توقع حدوث الكوارث واخذ الاحتياطات المناسبة الى جانب الدور الكبير للمجتمع في المساهمة في إعادة الاعمار، ووجود روح التحدي للعودة الى الحياة من جديد بأسرع وقت ممكن وهو ما يعبر عنه بالمرونة المجتمعية. فضلاً عن ان اعتماد المواد الاصلية خفض كلف إعادة الاعمار والاحتفاظ بالقيمة المعنوية للمعالم الاثرية لذلك، فان من الضروري في مدن العراق عامة والموصل خاصة والتي تحتوي على مباني تاريخية واثرية ذات القيمة الرمزية الكبيرة لدى السكان ان يتم توثيق شامل لجميع تلك الابنية لكي تتمكن المدينة بعد انجلاء غبار الكوارث والحروب من العودة الى ما كانت عليه. كحالة مشابه لمدينة وارسو.

ويمكن الاستفادة من تجربة مينة وارسو، ضرورة ان تؤم الشركة بالاحتفاظ بنسخ احتياطية في مكان امن من المخططات والخرائط المهمة التابعة للمصنع(مسار خطوط اسلاك نقل الطاقة التي تغذي القاعة الانتاجية بالطاقة الكهربائية كذلك خطوط ماء الاسالة وشبكة الماء الساخن والبخار القادمة من البويلرات المستخدمة في عمليات الانتاج(القصر وكذلك احتياجات خط الكوي) وكذلك فقدت الشركة كل الاوليات الورقية والالكترونية التي كانت موجودة في المصنع اثناء عمليات التحرير مما سبب عرقلة العمل وبطأً في عمليات اعادة الاعمار.

ثانيا: تجربة اليابان

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ كان هناك نقص في المساكن في اليابان حوالي ٤,٢٠٠,٠٠٠ وحده سكنية ولمعالجة هذا النقص كانت أولوية سياسة الإسكان التي وضعتها حكومة اليابان هي زيادة العرض الكمي للمساكن وأنشأت عدة وكالات حكومية ١٩٤٨، تمثلت نتائج التجربة اليابانية بالأخذ بما يسمي "الركائز الثلاث لسياسة الإسكان لزيادة الوحدات السكنية في الخمسينات على النحو التالي حسب ترتيب إنشائها: أنشأت المؤسسة الحكومية للقروض الإسكانية في ٥ حزيران ١٩٥٠ للمساعدة في بناء المساكن عن طريق توفير السيولة لأسواق الرهون العقارية التي لم تكن موجودة في السابق، سن قانون الإسكان (القانون رقم ١٩٣ المؤرخ ١٩٥١) للإذن للوحدات الحكومية المحلية ببناء مساكن للإيجار العام لذوي الدخل المنخفض ، تم إنشاء المؤسسة اليابانية للإسكان في ١٩٥٥، لتعزيز البناء الجماعي للإسكان والإمداد الواسع النطاق بالأراضي السكنية لذوي الدخل المتوسط ولا سيما في المناطق الحضرية الرئيسة ١٩٦٦ وحددت هدف الإمداد بالمساكن في إطار كل برنامج لبناء المساكن مدته خمس سنوات، وتجاوز حجم المساكن عدد الأسر المعيشية في ١٩٦٨. (الحمداني، ٢٠١٩، ٤٣)

يمكن الاستفادة من هذه التجربة في توفير السكن الملائم للمنتسبين من الذين تضررت مساكنهم في عمليات التحرير بشكل كامل ولا يستطيعون اعادة اعمار بيوتهم وذلك من خلال اعطائهم قروض او سلف ميسرة ليتمكنوا من بناء بيوتهم او دفع بدلات الايجار للتخفيف عن كاهلهم، وذلك لرفع الروح المعنوية للمنتسبين ودفعهم وتحفيزهم الى العمل ليلاً ونهارا لإعادة اعمار المصنع ولكن في ظل الظروف الحالية لا يمكن تطبيق هذه الحالة لما تعانيه الوزارة من عجز مالي وبالكاد تستطيع دفع مرتبات المنتسبين.

ثالثا: تجربة اعمار مدينة برلين

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان لابد من اتخاذ تدابير عاجلة لإيواء السكان واعداد برامج لمشاريع على المدى البعيد. تمثلت التدابير العاجلة بتوفير السكن وذلك من خلال ازالة الانقاض استخدام المواد القديمة الصالحة للبناء. هذا فضلاً عن الحث على الزراعة لتوفير ابسط مقومات الحياة اليومية هذا فضلاً عن الجهود الذاتية من قبل السكان في إعادة مساكنهم الخاصة، وحث الناس على التكافل الاجتماعي لكي تساعد الاسر فيما بينها للشراكة في السكن حتى انقضاء الازمة وإعادة الاعمار. بدأ التفكير في إعادة إعمار المانيا وبرلين منذ الحظة الاولى بعد انتهاء الحرب، حيث اخذ المجلس الرقابي التابع لحلفاء المانيا الغربية إعادة الاعمار ودفع العملية الى الامام والاشراف المباشر عليها، وبعد الحرب كان الابد ان تنهض المدينة من جديد وبناؤها وتوفير حياة كريمة في جميع مجالات الحياة

وإعادة النازحين اليها وترك الماضي والنظر الى المستقبل لتغيير الواقع نحو الأفضل، وبدأ بعد ذلك مشاريع طولية المدى متمثلة في بناء مجمعات سكنية جديدة واعداد مخططات تنظيمية واصدار قوانين وانظمة للإسكان والاستعداد لبناء مدينة الغد. (الكحلوت، ٢٠١٠، ١٦)

نستنتج من خلال تجربة إعادة اعمار مدينة برلين ان التكافل الاجتماعي من اهم الامور وكذلك وعي السكان على تدارك الازمة للحصول على حياة كريمة والاعتماد على الجهود الذاتية للتقليل من مصاعب الحياة لحين سيطرة الدولة وعودة الحياة الى سابق عهدها. ويرى الباحث ان ما حصل في المدن التي سيطر عليها تنظيم داعش مشابه لما حصل في مدينة برلين لحين تحرير المناطق وسيطرة الجيش وإعادة اعمارها وإعادة الحياة اليها بعد فترة مظلمة.

ويمكن الاستفادة من هذه التجربة في اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة من خلال الاعتماد على الذات دون انتظار اي جهة الى اعادة الاعمار من خلال تكاتف وعمل كل الكوادر والمنتسبين واعادة اعمار كل ما تم تدميره من بنايات ومكائن ومعدات واعادة استخدامه في العمليات الانتاجية **(وهذا ما حصل فعلاً في المصنع إذ قامت الكوادر الفنية بجهود ذاتية من اعادة اعمار وصيانة اعداد كبيرة من المكائن واعادتها الى العمل واليوم هي تعمل في الخطوط الانتاجية التي تم اعادة اعمارها)**.

تجارب بعض البلدان:

اولا: تجربة إعادة إعمار المركز التقليدي لمدينة بيروت

شهدت مدينة بيروت على مر العصور العديد من الكوارث من زلازل وحروب سواء كانت حرب أهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م، وقد كان آخر هذه الحروب حرب تموز المدمرة عام ٢٠٠٦ م، ولكن اعتبارا من العام ١٩٩٢م، بدأت الدولة بأعمال الترميم والإعمار في البلد بأسره وكان المشروع الأبرز إعادة إعمار المركز التقليدي للمدينة، فالحرب أدت الى تقسيم مدينة بيروت على قسمين بيروت الشرقية وبيروت الغربية، فالمركز التقليدي أصبح منطقة عازلة كونه منطقة خدمية للطرفين المتنازعين. بعد عام ١٩٩٢م بدأت الدولة أعمال ترميم في البلد بأسره بهدف إعادة ضبط معايير البنى التحتية. برزت **مشكلة في إعادة الإعمار وهي عدم كفاية الموارد لدى السلطات** في ذلك الحين وكذلك عدم قدرة اصحاب الحقوق تحمل مصاريف إعادة الإعمار بمفردهم. وكانت السلطة التنفيذية تسعى الى محو اثار الحرب وإعادة اعمار المركز التاريخي لمدينة بيروت، فاقترحت حكومة ١٩٩٢-١٩٩٦ م توكيل إعادة الإعمار الى شركة عقارية تحتكم بالقانون

الخاص تمول وتتولى مجمل الاعمال الخاصة بالبنى التحتية. في البداية واجه هذا القرار معارضة ولكن ذلك لم يمنعه من التطبيق (كوسى، ٢٠١٥، ٥٥)

يمكن الاستفادة من هذه التجربة في اعادة اعمار مصنع الالبسة الجاهزة وذلك من خلال ايجاد البدائل لعملية اعادة الاعمار في حالة عدم توفر التمويل وهذا ما يحصل في مصنع الالبسة وذلك من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية وكذلك على المنظمات الدولية كبدائل للحصول على التمويل ودوران عجلة الاعمار.

ثانيا: تجربة إعادة بناء البلدة القديمة في الخليل

تعد بلدة الخليل من المعالم التاريخية ولها قدسية حيث سكنها سيدنا ابراهيم عليه السلام ودفن فيها هو وابناؤه وزوجاتهم، وشيد الحرم الابراهيمي فيها واحتلت المدينة عام ١٩٦٧م، من قبل العدو الصهيوني وبدأ بهدم المنازل والتضييق على السكان بغرض ابعادهم عن المدينة وعمل مستوطنات إسرائيلية، بدأت بعد ذلك الخطوات الاولى عام ١٩٧٦ للحفاظ على البلدة القديمة من خلال عمل المجلس البلدي المنتخب وإعادة ترميم السوق القديم وكذلك توفير الخدمات وتحسين البنية التحتية، وبعد ذلك تم تشكيل لجنة اعادة اعمار البلدة القديمة في الخليل من مؤسسات منطقة الخليل في عام ١٩٩٦م، لترميم البلدة القديمة وايقاف المشروع الاستيطاني وقطع الطريق امام الصهاينة وإعادة اهل المدينة اليها، تطلب عمل اللجنة توفير اموال طائلة لإعادة تأهيل الاسواق والطرق بالطريقة التقليدية المشابه للأصل باستخدام الانقاض الاصلية، بتكاليف تقدر ب ٢٠ مليون دولار، ووفرت هذه اللجنة الكثير من فرص العمل بغرض القضاء على البطالة والاستفادة من الطاقات الكادحة ورفع الروح المعنوية للسكان وتحظى هذه اللجنة بدعم رسمي. (رباع، ٢٠٠٤، ٢٧)

يرى الباحث بانه يمكن الاستفادة من هذه التجربة لإعادة اعمار المصنع من خلال استخدام كوادر الشركة وكل بحسب اختصاصه مع امكانية الاستفادة من الانقاض التي يمكن ان تساعد في تقليل كلف عملية اعادة الاعمار وكذلك كسب الوقت بالاعتماد على الذات لحين توفير التمويل اللازم لعملية اعادة الاعمار.

المبحث الثاني

اجراءات حصر وتقدير الاضرار

ان القارئ لتاريخ العراق والحروب التي دخلها العراق على مر السنين يبين لنا ان تقييم الاضرار في العراق هو تقييم لم يسبق له مثيل في كل من نطاقيه القطاعي والجغرافي، فهو يغطي الاضرار والخسائر والاحتياجات في جميع القطاعات (انتاجية، خدمية، .....) في جميع المحافظات المتضررة من الحرب. وقد وقع على عاتق وزارة التخطيط العراقية هذه المهمة الصعبة بمساعدة جميع الوزارات المعنية في الحكومة، وبالتعاونُ الوثيق مع البنك الدولي، إذ عمل العشرات من الخبراء الوطنيين والدوليين على مدار الساعة لإنتاج هذا التقييم.[٢]

اجراءات تقييم الاضرار (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٠، ٥)

١. تحديد الإطار المرجعي لمرحلة ما قبل حدوث الكارثة او الحرب.
٢. وضع تصور لمرحلة ما بعد حدوث الكوارث والحروب.
٣. تقدير الأضرار والخسائر على أساس كل قطاع على حدة.
٤. تقدير الحجم الكلي لتأثيرات الكارثة.
٥. تقدير تأثيرات الكارثة على الاقتصاد الكلي.
٦. تقدير تأثيرات الكارثة على فرص العمل ومستوى دخل الأفراد والأسر.

وأضاف اخر ان هناك مجموعة من الإجراءات يجب القيام بها: (حلس، ٢٠١٦، ١٤)

١. تقدير حجم الاضرار والخسائر البشرية والاقتصادية من خلال عمليات المسح الميداني:
   - عدد القتلى والجرحى والمعوقين والمشوهين.
   - عدد المباني السكنية والصناعة والتجارية والمرافق العامة المتضررة.
٢. تثبيت الأسعار.
٣. دراسة الخسائر في المباني وتحديد المباني غير الامنة.
٤. دراسة الاضرار وتصنيفها قانونيا.

[٢] ان موضوع إعادة الاعمار من المواضيع المهمة والحديثة ومن خلال البحث والتقصي لم يستطع الباحث الحصول على مصادر تخص هذا الموضوع سوى عدد قليل جداً يكاد لا يتجاوز عدد اصابع اليد.

٥. وضع برامج لإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الحرب.

٦. وضع برامج لمعرفة مدى تضرر البيئة (التلوث البيئي).

من خلال الاجراءات السابقة فانه يجب تقييم وحصر اضرار كل قطاع على حدى وبعد ذلك يأخذ الضرر الاجمالي لكل القطاعات وبيان اثارهم على الاقتصاد الكلي من خلال هذه الدراسة سوف سنتطرق فقط الى اعادة اعمار قطاع الصناعة وبالتحديد (**مصنع الالبسة الجاهزة في الموصل موضوع الدراسة**) وهو احد تشكيلات وزارة الصناعة والذي تضرر بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ بعد سيطرة تنظيم داعش على المدينة.

تعد عملية تقييم حجم الأضرار والخسائر في هذا القطاع أكثر تعقيداً منها في أي قطاع آخر في ضوء وجود عدد كبير من الشركات الصناعية مختلفة الأحجام والأنواع في مختلف فروع الصناعة. وبناءً على ذلك، يجب إجراء مسح عينة للمنشآت الصناعية المتضررة بالتزامن مع زيارات ميدانية. ومن ثم يتم تجميع نتائج مسوحات العينة والزيارات الميدانية مع البيانات الأساسية الموجودة من أجل تغطية كامل القطاع ويتم تقدير قيمة الخسائر في قطاع الصناعة مبدئيا بالوحدات الفيزيائية، ومن ثم يتم تحويلها إلى وحدات نقدية من خلال استخدام تكاليف إعادة الإعمار أو استبدال الأصول التالفة، باستخدام الأسعار التي يمكن من خلالها إعادة الأصول إلى نفس المعايير من حيث الكمية والنوعية التي كانت عليها قبل وقوع الكارثة، نظراً للعدد الكبير وأنواع المنشآت الصناعية التي توجد عادة في المنطقة المنكوبة، يجب أن يعتمد تقييم الأضرار على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال مسح العينة لتحديد متوسط قيمة الأضرار لكل نوع من أنواع المنشآت الصناعية وحسابات عدد المنشآت في كل فرع من فروع الصناعة التي دمرتها الحروب او الكارثة إما جزئيا أو كليا وبعد ذلك يتم عمل تقدير استقرائي لقيمة الأضرار يغطي مجمل المنشآت الصناعية في المنطقة المنكوبة استنادا على النسبة المفترضة للشركات الصناعية التي دمرتها الكارثة مقابل العدد الإجمالي للشركات والمعامل الصناعية، كما تعد دقة هذا التقدير الاستقرائي ذات أهمية قصوى ويجب على فريق التقييم تكريس وقت كاف من أجل المناقشة والاتفاق على النسبة حتى يمكن الاعتماد على النتائج بشكل كامل. (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٠، ٥٨)

يرى الباحث انه هناك مجموعة من الاجراءات لعملية حصـــر وتقدير اضـــرار (الشـــركة موضوع الدراسة مصنع الالبسة الجاهزة) التي يمكن حصرها بالآتي:

١. تشكيل لجان (فنية) (تتكون من مجموعة من المهندسين والفنيين المسؤولين عن العمليات الانتاجية واعمال الصيانة) من ذوي الخبرة وكذلك لجان (ادارية وقانونية) تتكون مجموعة من (المدققين والمحاسبين والقانونيين) هي التي تقوم بحصر وتقييم الاضرار التي اصابت المصنع، من خلال الزيارات الميدانية لمصنع الألبسة الجاهزة تبين ان المصنع قام فعلا بهذا الاجراء وذلك لغرض تحديد قيمة الاضرار ومراجعة تكاليفها، فضلاً عن تحديد البنايات والاليات والمكائن المتضررة بشكل كامل استعدادا لشطبها وإعادة اعمارها

٢. وضع سقف زمني لتنفيذ خطة اعادة اعمار المصنع، حيث قام المصنع بالاتفاق مع منظمة UNDP لتحديد السقف الزمني للإعمار.

٣. معرفة القيم الاصلية لكل ما قد تضرر من اصول المصنع (مباني، مكائن ومعدات، ....) وذلك من خلال التنسيق مع وزارة الصناعة وكذلك بالتعاون مع (وزارة التخطيط والوزارات المختصة).

٤. مقارنة القيم الاصلية مع القيم التخمينية لإعادة اعمار ما تم تدميره، وتم تحديد مبلغ الاضرار التي حصلت في المصنع من خلال الاطلاع على الكلف التاريخية لكل موجود.

٥. الاستعانة بالخبرات الاجنبية (المنظمات الدولية غير الحكومية) لغرض حصر وتقييم الاضرار في المناطق التي يصعب الدخول اليها من خلال استخدام الاقمار الاصطناعية.

بالنسبة الى الاستعانة بالخبرات الأجنبية قام المصنع بالتعاون مع منظمة UNDP بتحديد اضرار المصنع وكذلك الكلف التخمينية لإعادة اعمار المصنع.

٦. يجب تقدير حجم الأضرار في هذا القطاع على أساس تكاليف إعادة بناء أو ترميم المباني والمرافق الأخرى المتصلة بها التي دُمرت بشكل جزئي أو كلي من جراء الحرب، وهذا يشمل أيضاً قيمة استبدال التجهيزات والمعدات والآلات التي دمرتها الحرب، على افتراض استبدالها بنفس القدرة الانتاجية والجودة التي كانت عليها قبل وقوع الكارثة، وهذا ما حصل في خطة إعادة اعمار المصنع فهدف الخطة هو إعادة المصنع الى أحسن مما كان عليه والتوجه الى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع.

٧. ان عملية حصر الاضرار عملية دقيقة إذ لا يمكن الاعتماد بشكل كلي على صور الاقمار الصناعية بل يجب على اللجان زيارة الموقع واجراء عملية المسح الميداني للشركة واعطاء تقرير دقيق بكل الخسائر.

حصر الاضرار والخسائر:

ان تقدير وحصر حجم الاضرار والخسائر يتطلب الوقوف على مدى الضرر في كلا المستويين المحلي والوطني بالاسترشاد بدليل تقييم الاضرار والخسائر والاحتياجات الصادرة من (البنك الدولي عام ٢٠١٠)، اذ هناك مستويين رئيسين من الاثار التي تنجم عن الحروب والازمات يؤثران على المجتمع وعلى الاقتصاد يجب وضعهما في الاعتبار عند إجراء عملية حصر الضرر وهما الدمار الكلي او الجزئي الذي يصيب الأصول المادية الموجودة في المنطقة المتضررة، وما يعقبها من التعديلات اللازمة لإعادة سير عملية التنمية الاقتصادية في المحافظات المحررة، ولتقدير احتياجات إعادة الاعمار لاي محافظة يتطلب اجراء تحليل للتأثيرات الاجتماعية الاقتصادية المحتملة الناجمة عن الحرب او الكارثة على الأداء الاقتصادي للمحافظة، والإختلال الذي قد يحدث في مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وكذلك التراجع المؤقت في فرص العمل ومستوى الدخل ورفاهية الأفراد والأسر المتضررة. وبحسب (وزارة التخطيط، ٢٠١٧، ٥) يمكن تعريف الاضرار بالآتي:

الاضرار: دمار كلي أو جزئي يلحق بالأصول المادية وغير المادية (الحقوق والوثائق والمستمسكات القانونية الرسمية) الموجودة في المنطقة المتضررة. يحدث الضرر أثناء الحروب والكوارث وبعدها مباشرة ويقاس بوحدات مادية كالأمتار المربعة بالنسبة للمنازل، والكيلومترات بالنسبة للشوارع، او بأي مؤشرات تتعلق بالأضرار الناجمة عن ضياع او تلف وتزوير الوثائق القانونية الرسمية. ويعبر عن قيمتها النقدية في صورة تكاليف الاستبدال وفقاً للأسعار السائدة قبل حصول الكارثة.

الخسائر: هي التغيرات الناجمة عن الكارثة التي تطرأ على القطاعات التنموية المختلفة (البشرية، والبنى التحتية، والاقتصادية). وهي تحدث حتى يتحقق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار الكامل، وتستمر في بعض الحالات لبضع سنوات وتتضمن الخسائر التقليدية تراجعاً في مخرجات القطاعات الإنتاجية (الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والصناعة والتجارة) وانخفاض العائدات وارتفاع تكاليف الخدمات (التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والمواصلات والاتصالات) كما تتضمن الخسائر النفقات غير المتوقعة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية خلال مرحلة الطوارئ بعد وقوع الكارثة.

الفصل الرابع

الجانب العملي

نبذة مختصرة عن مصنع الألبسة الجاهزة

يعد مصنع الألبسة في الموصل احد معامل الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود حاليا وسابقا الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة تأسس المصنع عام ١٩٨٢ برأس مال قدره (٩.٥) مليون دينار وبدأ الإنتاج الفعلي عام ١٩٨٤ بطاقته التصميمية البالغة (١٢١٠٠٠٠ قطعة) سنويا لغاية عام ٢٠٠٤، على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها البلد ويتخصص المصنع في انتاج الألبسة الولادية والبناتية لمختلف الفئات العمرية من عمر سنة واحدة الى ستة عشر سنة ومن أهمها القمصان، الفستان، السروال، التراكسود، فضلا عن ملبوسات أخرى للفئات العمرية الأكبر الرجالية مثل السفاري، والسروال، والتراكسود، والقميص، والقمصلة، والملبوسات النسائية مثل الدشداشة والقميص والتنورة، ويتنوع إنتاجها ما بين الإنتاج النمطي و الإنتاج بحسب الطلب إذ قد يتعاقد المصنع مع جهات عديدة قد تكون جهة حكومية أو مستقلة لتنفيذ طلباتهم بأنواع واحجام مختلفة من الملبوسات.

اما فيما يتعلق بطبيعة النشاط الإنتاجي الذي يطبقه المصنع فهو نظام الأوامر الإنتاجية على مستوى الإنتاج النمطي والطلبية الخاصة والسبب في ذلك كثرة أنواع الموديلات وعد كل منتج بمثابة امر انتاجي وقد يتم تقسيم كل وجبة انتاج وحسب نوع الموديل الى امرين انتاجيين او أكثر بحسب الكمية الإنتاجية المطلوبة لكل منتج وحصل المصنع على شهادات تقديرية من قبل الجهاز المركزي لتقييس والسيطرة النوعية ولسنوات عديدة كما حصل المصنع على شهادة الايزو[٣].

١. حصل الباحث على المعلومات من خلال الجولات الميدانية بالإضافة الى المقابلات الشخصية مع مدراء وموظفي المصنع كون الباحث أحد منتسبي المصنع.

يعتمد مصنع الألبسة الولادية في انتاجه على توفير المواد الأولية المتمثلة بأنواع الاقمشة المختلفة المستوردة والمحلية، فضلا عن المواد المساعدة والمتمثلة بالمستلزمات مثل الازرار والسحابات والاشرطة وغيرها والتي تعد مكملة لشكل المنتج وهيئته، وتهدف في ذلك الى تغطية حاجة البلد والزبائن من المنتجات المحلية من خلال بيعها بأسعار تنافسية مع المحافظة على جودتها فضلا عن تشغيل واستثمار الايدي العاملة والكوادر ذات الخبرة في مجال الخياطة والفصال.

سيقوم الباحث بعرض لأقسام وشعب المصنع وتوضح عمل كل منها بشكل مركز:

- **شعبة الفصال والتحضيرات:** يتم في هذه الشعبة عمل فصلات الموديلات المختلفة لجميع ما ينتجه المصنع من بضائع ليتم تحضيرها وترقيمها استعدادا لبدأ عملية الخياطة.
- **شعبة الخياطة:** تعد هذه الشعبة من اهم الشعب الإنتاجية تستلم هذه الشعبة الموديلات المطلوب خياطتها من مخزن الفصال ثم تقوم بخياطتها وتحويلها
- الى الشكل النهائي للمنتج (انتاج تام).
- **قسم التصميم:** يقوم هذا القسم بتصميم أنواع مختلفة من موديلات البضائع بهدف تحسين وتطوير الإنتاج وإرضاء الزبون.
- **شعبة التكنولوجيا:** إحدى شعب ادارة الإنتاج تقوم بمتابعة عملية انتاج الموديلات الجديدة المعدة من شعبة التصميم لحين انتاجها بشكل تام.
- **شعبة البرمجة:** من الشعب المهمة في الإنتاج تقوم هذه الشعبة بمتابعة كمية الأرصدة المخزنية من المواد الأولية وكذلك حساب ما موجد من هذه المواد داخل شعبة الفصال والخياطة، وضع خطط للإنتاج مع ما متوفر من المواد الأولية وكذلك تحديد نوع المنتجات ان كانت صيفية ام شتوية بحسب خطة الإنتاج.
- **قسم السيطرة النوعية:** يعمل هذا القسم على فحص الإنتاج بغرض تقليل من الإنتاج المرفوض الى الحد الأدنى المسموح به وفق المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وكذلك فحص المواد الأولية واشعار القسمين (الفني والتجاري) بالانحرافات عن المواصفات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- **الصيانة:** يشتمل على اعمال صيانة متكاملة لمكائن الخياطة وكذلك مكائن القطع المستخدمة في عمليات الفصال والتصميم ويعد من الشعب المهمة في الإنتاج.
- **قسم الهندسة والخدمات:** يقسم هذا القسم على عدة تخصصات بالهندسة (المدنية، الكهربائية، الميكانيكية) يحتوي هذا القسم على مجموعة من المهندسين وكذلك العمال الحرفيين المتميزين بالمهارة، يعملون على سد احتياجات المصنع في جميع التخصصات المطلوبة واغراض الصيانة فضلاً عن اللحام.

- **مركز التدريب:** تعمل هذه الوحدة على تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم كل بحسب اختصاصه سواء الخياطة او الفصال وكذلك تدريب العمال على مختلف الأنشطة الإنتاجية.
- **النقليات:** تقوم بتوفير ما تحتاجه العملية الإنتاجية من اليات فضلاً عن نقل المنتجات الى معارض البيع المباشر وكذلك توفير وسائل لنقل المنتسبين من والى المصنع.
- **وحدة الطبابة:** تعمل هذه الوحدة على متابعة الحالة الصحية للمنتسبين وتوفير العلاجات البسيطة وكذلك إعطاء الاجازات المرضية للمنتسبين في حال تطلب الوضع الصحي للموظف ذلك.
- **القسم التجاري:** يعمل هذا القسم على عقد الصفقات لتوفير المواد الخام سواء من الأسواق المحلية او الأسواق الأجنبية، ويعمل هذا القسم بالتعاون مع لجنة المشتريات وكذلك المخازن للسيطرة على الخزين.
- **الأقسام الإدارية:** وتشمل قسم الحسابات والمتمثل بحسابات الرواتب والحسابات المخزنية وكذلك حسابات الكلفة والمالية، وقسم الرقابة الداخلية، وقسم التخطيط والمتابعة، والإدارة المتمثلة بالذاتية والطابعة.

كانت الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة من الشركات الإنتاجية الرابحة قبل عام ٢٠٠٣ (بكافة معاملها، النسيج، والالبسة، والسجاد، والجلود، والمحلج) لكن بعد دخول القوات الامريكية الى العراق وما تبعه من تدمير للبنية التحتية للبلد وبضمنها الشركة العامة للألبسة الجاهزة وبعد استقرار الوضع في البلاد تم إعادة بناء ما تضرر وسرق من المباني والموجودات اثناء الحرب لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وبدء العمل في هذه الشركة وإعادة الحياة لها، وبعد عام ٢٠٠٨ تم استحداث عدة معامل منها (مصنع الضماد والقطن الطبي، مصنع الخاوليات، مصنع الحفاظات) بتمويل مشترك من قبل وزارة الصناعة والدول المانحة، ازدهرت الشركة في هذه الفترة وتم التعاقد مع وزارة الصحة و وزارة الدفاع وكثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية وتم العمل بالطاقة الإنتاجية القصوى وبعدة وجبات الا ان الامر لم يدم طويلا وسقطت المدينة بيد تنظيم داعش مما أدى الى توقف هذه المعامل عن الإنتاج وبسبب الظروف تم استهداف كثير من هذه المعامل بالغارات الجوية لقوات التحالف

وبعد عمليات تحرير المدينة تضـرر ما تبقى من معامل الشـركة لتصـبح الشـركة متضـررة بنسبة كبيرة جدا، بعد تحرير المدينة تم هيكلة الشركات المتضررة لتصبح الإدارة العامة في بغداد باسم (الشركة العامة للنسيج والجلود) وأصبحت الشركة العامة للألبسة الجاهزة في الموصل مصنع تابع الى الشركة العامة للنسيج والجلود في بغداد، ومصنع الألبسة الجاهزة جزء من هذا المصنع، بعد استقرار الوضع الأمني وعودة الحياة الى ما كانت عليه باشرت كوادر الشركة بالعمل بعد استحصال الموافقات الأمنية بالعمل على إعادة اعمار المصنع.

إجراءات تدقيق إعادة الاعمار

بعد تحرير المدينة بدئت كوادر المصنع على حصر وتقييم الاضرار الناتجة عن الحرب من خلال مجموعة من الإجراءات وكما يأتي:

- تشكيل لجان مختصة فنية(هندسية) وإدارية (رقابية وحسابية) من منتسبي المصنع بموجب أوامر إدارية صدرت من ادارة المصنع.
- تشكيل لجان شطب وتقوم هذه اللجان بإرسال تقاريرها الى مقر المصنع ليتم بعدها رفعها الى الدائرة الفنية في وزارة الصناعة والمعادن كما موضح في الملحق(١-٢).
- تقوم الوزارة بتشكيل لجنة للكشف على المواقع المراد شطبها وكذلل الموجودات (اليات، معدات، مكائن) ويتم تقديم توصية من قبل هذه اللجان الى السيد والوزير لكونه الجهة الامرة بالشطب.

في حالة حصول الموافقة على شطب المواد يتم عرض المواد على الشركة العامة للحديد والصلب احدى **تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن في حال رفض الشركة استقبال السكراب يتم عرضه بمزايدة علنية وفق قانون (بيع وايجار) أملاك الدولة المرقم ٢١لسنة ٢٠١٣ كما موضح في الملحق (٣).**

سيقوم الباحث بعرض الإجراءات بطريقتين وذلك بسب تعدد جهات التمويل المستخدمة في عملية إعادة الاعمار كما يأتي:

أولا: إجراءات إعادة الاعمار في حال كان الصرف من قبل الجهات الحكومية

بعد تحرير المدينة من تنظيم داعش كان لابد من إعادة الحياة الى المدينة والبدء بعمليات اعادة الاعمار للبنى التحتية والقطاع الصناعي بصورة خاصة لما له من أهمية في دعم الاقتصاد وتشغيل الايدي العاملة وسد احتياجات البلد من المنتجات الخاصة بإعادة الاعمار مثل (الحديد، الاسمنت، المستلزمات الطبية، الادوية). قامت إدارة المصنع بعد عمليات التحرير بتجهيز مقر بديل وجعله كخلية لإدارة عمليات إعادة اعمار المصنع واتخاذ مجموعة من الإجراءات منها ما يأتي:

- تأمين موقع العمل وبناء السياجات الخارجية للمصنع على **نفقة المصنع** وبإمكانيات محدودة وجهود ذاتية **من قبل الكوادر الفنية والهندسية في المصنع.**
- رفع الأنقاض وفتح الطرق بمساعدة اليات القوات الأمنية بسبب تضرر اليات المصنع بالكامل.
- تم حصر وتقييم الاضرار من قبل اللجان الاتية

✓ هندسية ورقابية مشتركة تقوم بتقييم الاضرار وتقوم بإرسال النتائج الى مقر المصنع ليتم ارسالها الى مقر الوزارة (الدائرة الفنية)، تشكل هذه اللجان بموجب أوامر إدارية من مقر المصنع.

✓ تم تشكيل لجان شطب تحدد الموجودات المتضررة بشكل كامل وتكتب هذه اللجنة تقريرها وترسله الى مقر المصنع الذي بدوره يرسلها الى مقر الوزارة (الدائرة الفنية). تم مفاتحة الوزير لشطبها استعداداً لإعادة إعمارها، **شكلت هذه اللجان بموجب أوامر إدارية من مقر المصنع وكما مرفق بالملحق (١).**

من خلال المقابلات الشخصية للباحث مع المهندس المقيم لإعادة اعمار المصنع تبين انه لم يتم شطب أي من البنايات التابعة للمصنع بسبب كون ان أسس الأبنية وأجزاء منها غير متضررة، وفي الوقت نفسه تبين انه تم **شطب كثير من الموجودات** (مكائن، الات ومعدات، وسائل نقل مختلفة للأشخاص والبضائع).

بموجب تعليمات وزارة الصناعة والمعادن تم مفاتحة شركة الحديد والصلب بكتاب رسمي للاستفادة من الخردة (السكراب)، **إذا اعتذرت شركة الحديد والصلب لعدم الحاجة يتم بيعه عن طريق المزايدات العلنية**. بحسب قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣.

- تم تشكيل دائرة المهندس المقيم وهي عبارة عن مجموعة من المهندسين الاكفاء من منتسبي المصنع تمهيدا لإعادة اعمار المباني المهدمة لتخمين ما تحتاجه عملية اعادة الاعمار من تخصيص ويتم كتابة تقرير بالقيم التخمينية لإعادة اعمار البناية او المصنع ويتم رفعها الى وزارة الصناعة والمعادن لتوفير التخصيصات المالية: في حال وافقت الوزارة على تمويل المشروع ووفرت التخصيص يكون للدائرة خيارين

أ. التعاقد مع جهات خارجية.

ب. ان العمل يكون عن طريق كادر الشركة نفسها (تنفيذ مباشر).

تقوم الدائرة باتخاذ الإجراءات اللازمة وذلك بالرجوع الى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة ٢٠١٤. كما موضح في الملحق (٤).

أ. في حال كانت الجهة المنفذة من خارج الشركة يتم الإعلان عن مناقصة علنية ويتم فيها تقديم العروض من قبل المقاولين الى لجنة مختصة تسمى لجنة فتح العروض المتكونة من عنصر من قسم الرقابة وعنصر من القسم التجاري وعنصر من القسم القانوني فضلاً عن عدد من المهندسين تقوم هذه اللجنة بفتح العروض وترفع تقريها للإدارة وبعدها يتم تشكيل لجنة جديدة مختصة تسمى لجنة دراسة العروض تتكون أيضا من عنصر قسم الرقابة وعنصر من قسم الحسابات ومهندسين فضلاً عن عنصر من القسم التجاري يقومون بدراسة العروض المقدمة المطابقة للشروط المطلوبة واختيار العرض الأفضل الذي سيقوم بتنفيذ العمل بالمواصفات والزمن المطلوب، ان هذه اللجنة ليست ملزمة باختيار العروض الأقل سعرا اذا كان غير مطابق للمواصفات المطلوبة، شكلت هذه اللجان بموجب امر اداري صادر عن مقر المصنع كما في الملحق (٥). عمل هذه اللجان بمساعدة المدقق على:

١. فحص الشروط الشكلية المطلوبة:

- عقود ملكية الشركة وموقفها المالي.
- هل الشركة تتطابق من حيث الصنف المطلوب في الاعلان.
- تقديم ما يثبت العمل بالأعمال مماثلة للعمل المطلوب.

٢. التأكد من سلامة الجهة المقدمة للعرض (**يجب ان لا تكون ضمن القائمة السوداء**)[٤]
٣. التأكد من الموافقات والمصادقات على هذه المعاملة.

- بعد ان يرسى العرض على الطرف الثاني (شركة المقاولات) او الجهة المنفذة للعمل يقوم بتقديم جداول وذرعات للعمل المنجز على ان تكون موقعة من قبل دائرة المهندس المقيم ومسعرة اصوليا، قبل ان يتم صرف أي مبلغ تقدم الى قسم الرقابة الداخلية الذي بدوره سيدققها قبل الصرف من جميع النواحي وكما يأتي:

١. مراقبة التواقيع ان كانت أصولية وضمن الصلاحيات.
٢. العمل ضمن المواصفات المطلوبة.
٣. التأكد من بلد المنشأ في حال كانت المواد مستورة ومتفق عليها في تندر العمل.
٤. التأكد من وجود تواقيع المهندسين المشرفين وتأييدهم على نسبة العمل المنجز من قبل المقاول.

يدفع مبلغ ٧٥٪ من مبلغ الذرعة المقدمة ومبلغ ٥٠٪ من المواد المطروحة للعمل، مع استقطاع نقدي بنسبة ١٠٪ من كل ذرعة لحين ان تصبح نسبة الاستقطاع ٥٪ من قيمة العقد تصرف بعد استلام العمل رسميا من الطرف الثاني (المقاول) بعد مرور فترة الصيانة وكذلك الاحتفاظ بمبلغ خطاب الضمان لحين استلام العمل رسميا، مع استقطاع مبلغ الضريبة والبالغ نسبة ٣٪ من قيمة المقاولة قبل عملية الصرف النهائي، تطلق بعد ان يقوم المقاول بجلب براءة الذمة الضريبية من دائرة الضرائب. يعد هذا العمل من الاعمال الجيدة التي تنسب الى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي حيث تحافظ على المال العام من الضياع.

ان اجراء عدم صرف المبالغ بالكامل يشكل ضمان للمصنع من بعض ضعفاء النفوس من المقاولين الذين يعملون على بيع المقاولات ضمنيا مما يؤدي الى هروب الشركة المتعاقدة مع المصنع دون انجاز العمل فهذا الاجراء صحيح من وجهة نظر الباحث، وكذلك عملية حجز مبلغ من قيمة

[٤]. في المصنع موضوع البحث قسم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي شعبة من هذا القسم (الذي بدوره يعزز ويدعم الرقابة الداخلية)، وكجهد إضافي من قبل الباحث قام بمتابعة أوامر تشكيل اللجان الذي يعد من واجبات الرقابة الداخلية. وكذلك لاحظ الباحث من خلال التطبيق العملي انه أي تعميم او تعليمات جديدة تصل الى الشركة الا استلم قسم الرقابة نسخة منها، يستلم القسم بين حين واخر قوائم بأسماء شركات المقاولات التي تدخل القائمة السوداء ففي هذه الحالة يمنع قسم الرقابة التعامل مع هذه الشركات بشكل قطعي الا إذا زال سبب الدخول الى القائمة المذكورة.

العقد لحين انقضاء فترة الصيانة هذا الامر مهم جدا لأنه في كثير من الأحيان تظهر مشاكل لم تكن ظاهرة للعين ولكن عند الاستخدام تظهر مثل مشاكل في:

١. شبكة الصرف الصحي.
٢. مشاكل في منظومة التبريد والتدفئة المركزية.
٣. مشاكل في السقوف التي تسبب دخول الماء الى البناية والى ألخ..... من المشاكل.

- يتم الاعتماد على تعليمات وزارة التخطيط (شروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية) بجزئيه الأول والثاني لسنة ١٩٧٣ كما مرفق في الملحق (٦). لاحظ الباحث انه يتم الاعتماد على هذه التعليمات والعمل بها بالتفصيل وذلك يدل على الالتزام باللوائح والقوانين المستخدمة أي دون اجتهاد من قبل المدقق.
- من خلال التطبيق العملي في المصنع موضوع الدراسة لاحظ الباحث ان التدقيق المالي الموجود والمطبق في قسم الرقابة الداخلية هو تدقيق قبل الصرف فقط باستثناء عملية صرف الرواتب تدقق قبل الصرف وبعد الصرف وهذا النوع من التدقيق يعتمد بشكل أساسي على التعليمات والقوانين الموضوعة من قبل الدولة وأجهزتها قام الباحث بالاطلاع على بعض من هذه التعليمات وكما موضح في الملحق (٧) تعليمات المقاولة بجزئيه الأول والثاني لسنة ١٩٧٣، والنظام المحاسبي الموحد للمشتريات (تعليمات المشتريات والشروط العامة للمناقصات) لسنة ١٩٨١، تعليمات الموازنة، بالإضافة الى قانون ٢٢ لرواتب موظفي الدولة لعام ٢٠٠٨ وكذلك قانون التعاقد الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة/امر/١٦ أيار ٨٧/٢٠٠٤

ب. في حال توفر التخصيص والمصنع نفسه هو الجهة المنفذة

لاحظ الباحث ان الدور الذي تؤديه الوزارة في عملية إعادة اعمار المصـــنع او الشـــركة ليس بالمستوى المطلوب ويكاد يكون بسيطاً جدا بحيث ان المبالغ المصروفة لإعادة الاعمار لا تقارن بنسبة الدمار التي حلت بالمصنع. مما رآه الباحث ان جميع العمليات التي تمت في هذه الحالة لإعادة الاعمار تمت بشـكل الصـحيح وكان لقسـم الرقابة والتدقيق دور كبير في السـيطرة على عمليات الصـرف المالي من حيث التدقيق قبل الصـرف وتوفر كافة الشـروط المقترنة بعملية الصرف والتأكد من سلامة التسجيل ووجود قيد بالعملية وسند صرف وسيتم اخذ حالة كمثال عن هذه العمليات كما مرفق في الملحق (٨)

فضلاً عن كل هذه الإجراءات يقوم قسم التدقيق الداخلي بواجبه المتمثل بالتدقيق على كل العمليات من خلال ما يأتي:

- فحص ومتابعة السجلات المحاسبية والتأكد من ان عمليات تسجيل نتائج (حصر وتقييم الاضرار) قد تمت وبالشكل الصحيح.
- الحصول على تأييد لكل الاحداث التي تحصل داخل المنشأة سواء كانت محاسبية ام إدارية او قانونية.
- ملاحظة العمل داخل المنشاة سواء كان محاسبيا ام إداريا.
- التحقق من وجود الموجودات غير المتضررة عن طريق الجرد الفعلي فضلاً عن التأكد من انه تم شطب الموجودات المتضررة خلال الحرب التي تم رفع تقارير عنها وحصلت الموافقة على عملية الشطب (التأكد من تخفيض قيمة الموجودات بمبلغ الضرر وتقيدها في حساب اضرار الحرب)
- التأكد من صحة القيود المحاسبية من خلال مقارنتها بالسجلات.
- فضلاً عن قيام المدقق بعمليات تحليل الحسابات وارجاعها الى أصلها والتأكد من صحتها وكذلك التأكد من عملية الاحتساب.

ويرى الباحث انه كان يجب على وزارة الصناعة والمعادن الاهتمام اكثر بإعادة اعمار الشركات المتضررة ولا سيما في توفير التخصيصات المالية الكافية واللازمة لإعادة اعمار لما تدره هذه الشركات والمعامل من إيرادات في خزانة الدولة والتي تؤدي دوراً فعالاً في إعادة اقتصاد البلد الى ما كان عليه وكذلك القضاء على البطالة من خلال استغلال الطاقات الشبابية في هذه العملية ولكن جهد الوزارة لم يكن بالمستوى المطلوب واعتمدت على حلول بديلة مثل عرض بعض الشركات للاستثمار او الاعتماد على المنظمات الدولية في إعادة ما تم تدميره من هذه الشركات.

في حال عدم قدرة الوزارة على توفر التخصيص المالي يتم البحث عن بدائل لعملية التمويل سواء عن طريق اقتراح الاستثمار او الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني.

بعد عملية حصر الاضرار وكذلك الحصول على موافقات الشطب[٥] كما ذكر أعلاه يتم الاتفاق مع المنظمات التي ترغب في إعادة اعمار المصنع يتم اخذ الموافقات الأصولية من قبل

[٥] . من خلال متابعة الباحث تبين انه لم يتم شطب أي من البنايات لان تقييم نسبة الضرر لم يصل الى ١٠٠٪ كون ان أسس الأبنية غير متضررة

الإدارة. وهذا ما حصل في عملية إعادة اعمار مصنع الألبسة ولدي بعد عمليات تحرير المدينة بعد عجز وزارة الصناعة والمعادن على توفير التخصيصات اللازمة لإعادة اعمار المصنع، قامت منظمة الهجرة الدولية(IOM) بإعادة اعمار واحدة من القاعات الإنتاجية المتضمنة خطيين انتاجيين مع منظومة تدفئة وتبريد ومولدة كهربائية بتكلفة (٣٠٠٠٠) دولار بمدة ثلاثة أشهر

اجراءات إعادة الاعمار عن طريق المنظمات

- تقوم المنظمة بعملية حصر الاضرار عن طريق تشكيل لجنة خاصة بها تقوم بحصر الاضرار ومعرفة تكلفتها ووضع الكلف التخمينية لإعادة الاعمار.
- بعد استحصال الموافقات الأصولية من الإدارة للبدء بعملية إعادة الاعمار.
- تقوم المنظمة باستلام موقع العمل بشكل رسمي.
- تقدم المنظمة مخططات وسيناريوهات للعمل المطلوب منها بما تم الاتفاق عليه مع ادرة المصنع عن طريق دائرة المهندس المقيم يذكر فيه موصفات العمل والوقت اللازم لتسليم العمل، بعد عملية إعادة اعمار احدى القاعات الانتاجية من قبل منظمة الهجرة (IOM) قدمت منظمة ال (UNDP) عرضاً لإعادة اعمار المصنع بشكل كامل واعادته الى ما كان عليه سابقا وبنفس الطاقة الإنتاجية وقدمت عدة سيناريوهات اطلع الباحث على مجموعة منها ولكن تعذر ارفاقها كونها تتكون من ٤٠٠ الى ٥٠٠ صفحة مقدمة من عدة شركات متعاقدة مع المنظمة المذكورة وبعدة اختصاصات (سيناريوهات للهندسة المدنية، والميكانيك، والكهرباء.....)
- يكون هناك اشراف على العمل من قبل مهندسي الشركة..
- بعد إتمام العمل بشكل نهائي يقوم المصنع بتشكيل لجنة هندسية مختصة لاستلام العمل المنجز وفق المواصفات المطلوبة ويتم رفع تقرير لإدارة المصنع عن حالة العمل المنجز ويتم بعد ذلك اعلام وزارة الصناعة والمعادن بما تم من عمليات (الدائرة الفنية، التخطيط).
- من خلال الزيارات الميدانية للباحث الى المصنع لمعرفة ما هي اجراءات التدقيق المالي على إعادة اعمار المصنع بوسطة المنظمات تبين ان **لا علاقة للمصنع في عمليات الصرف والتدقيق ودور إدارة المصنع فقط الاشراف ومتابعة عملية إعادة الاعمار ولا يوجد أي دور**

لقسم التدقيق والمنظمة تعمل بشكل مستقل. ويعد هذا امراً سلبياً وخطيراً لان هذه العمليات تحتاج الى أموال طائلة ربما تستخدم بشكل غير صحيح او تمارس ضغوطات على المنظمات من قبل بعض الجهات المتنفذة او السياسية للسماح لهذه المنظمات بالعمل وهذا الامر يفتح الطريق لجميع أنواع الفساد والذي بدوره يؤثر على عملية إعادة الاعمار، ويرى الباحث انه كان لابد من اشراك قسم التدقيق الداخلي للقيام بدوره في عمليات التدقيق قبل وبعد الصرف على العمليات للحفاض على الأموال المخصصة بالعادة اعمار المصنع.

كما لاحظ الباحث أيضا مجموعة من الأمور التي تحصل في العمل مع المنظمات تعد سلبية أيضا ولا تصب في مصلحة البلد:

- المنظمة تعمل بشكل منفرد ولا تسمح لاي جهة بالتدخل بعملها.
- المنظمات تعمل او تفضل إزالة المباني بشكل كامل حتى لو كانت غير متضررة بشكل كامل مما يؤدي الى زيادة كلفة إعادة الاعمار.
- تعمل على رفع الكلف التخمينية بشكل كبير.
- لا تتعامل مع شركات المقاولات المحلية وتفضل التعامل مع الشركات الأجنبية مما يؤدي الى زيادة البطالة وكذلك زيادة كلفة اليد العاملة فضلاً عن خروج الأموال الى خارج البلد من دون الاستفادة منها مما يؤدي الى ضعف اقتصاد البلد.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يشـمل هذا الفصـل خلاصـة ما توصـل إليه الباحث من اسـتنتاجات عن طريق ما تم تناوله من فصـول ومباحث في الجانب النظري والعملي، والاعتماد على الاستنتاجات التي تم التوصـل اليها في صـياغة التوصـيات التي يراها الباحث ضـرورية لهذا البحث، ولتحقيق ذلك فقد قسـم هذا الفصـل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

تناول هذا المبحث أهم الاســتنتاجات التي تم التوصــل إليها عن طريق الدراســة التي أجراها الباحث في موضوع تقويم إجراءات التدقيق (المالي) لمصنع الألبسة الجاهزة/ الموصل في ظل إعادة الاعمار، ويمكن تحديد أهم هذه الاستنتاجات على النحو الآتي:ط

١. ان التدقيق المالي يستند الى القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية مثل (قانون الموازنة العامة، قانون ٢٢ لسنة ٢٠٠٨، قانون الإدارة المالية والدين العام رقم٩٥ لسنة٢٠٠٤، قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وغيرها من القوانين العراقية النافذة.
٢. عملية إعادة الاعمار هي عملية اعادة بناء ما تضرر بشكل كلي او جزئي بفعل الكوارث والحروب بكافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولا تقتصر على عملية البناء فقط.
٣. ان تكاليف الحروب التي خاضها العراق اضعفت كاهله مما أدى الى استحالة عملية إعادة الاعمار من دون دعم دولي او من خلال إيجاد حلول بديلة (الاستثمار، المنظمات الدولية).
٤. هناك جهات عده قامت بحصر وتقييم الاضرار في العراق (وزارة التخطيط العراقية، مجموعة البنك الدولي، المنظمات الدولية، فضلاً عن الحكومة المحلية وهذا ما حصل في المصنع موضوع الدراسة).
٥. يجب ان يكون هنالك تنسيق بين جميع الجهات المسؤولة عن عملية إعادة الاعمار بهدف تقليل الزمن والكلفة اللازمين للعملية فضلا عن تذليل الصعوبات التي تأخر العمل وتقلل من كفاءة وفاعلية عملية إعادة الاعمار.

٦. المنظمات الدولية التي تقوم بعمليات إعادة الاعمار لا تسـمح بتدخل إدارة المصــنع بعملها، سوى مراقبة ومتابعة العمل الفني واستلامه بعد الانتهاء من العمل.
٧. لا توجد إجراءات رقابية وتدقيقية على عمل المنظمات من قبل المصنع.
٨. ان عملية إعادة الاعمار عن طريق المنظمات تؤدي الى زيادة كلف عملية إعادة الاعمار كون المنظمات تفضل إزالة المباني حتى وان كانت متضررة بشكل جزئي.
٩. الجهود المبذولة من قبل وزارة الصناعة والمعادن لإعادة اعمار الشركات الصناعية الداعمة للاقتصاد ليست بالمستوى المطلوب بصورة عامة والمصنع موضع البحث بصورة خاصة.

المبحث الثاني

التوصيات

اعتمادًا على ما توصل إليه الباحث من استنتاجات ولغرض الاستفادة منها في المستقبل، يمكن تحديد مجموعة من التوصيات التي يراها الباحث ضرورية وعلى النحو الآتي:

١. ضرورة اعطاء مصنع الألبسة الجاهزة وكافة الشركات والمصانع التابعة لوزارة الصناعة والمعادن صلاحيات للممارسة كافة أنواع التدقيق الداخلي وبضمنها التدقيق المالي بهدف زيادة كفاءة وفاعلية إجراءات العمل الرقابي والتدقيقي على كافة انشطة المصنع وبالأخص عملية إعادة الاعمار.

٢. تدريب وتأهيل موظفي قسم الرقابة والتدقيق الداخلي من خلال إشراكهم بدورات تعليمية وتثقيفية فضلاً عن مواكبة التطور الحاصل في المجال التدقيقي والرقابي باستخدام تقنية المعلومات.

٣. ضرورة قيام ادارة الوحدة الاقتصادية التي تم إعادة اعمارها عن طريق المنظمات، من خلال اشراك قسم التدقيق والرقابة الداخلية بالإشراف على الاجراءات المالية المتعلقة بعملية اعادة الاعمار لغرض تفعيل دور التدقيق المالي.

٤. ضرورة وضع الخطط الكفيلة لتحديد اجراءات التدقيق المالي المتعلقة بعملية إعادة الاعمار وتقدير الزمن اللازم لتنفيذها وان يتم تقويمها باستمرار.

٥. ضرورة اشراك القطاع الخاص في عمليات إعادة الاعمار في حال عدم مقدرة الحكومة على توفير التخصيصات المالية الكافية لإعادة اعمار المصنع الى ما كان عليه سابقا عن طريق فتح الفرص الاستثمارية لجلب المستثمرين المحليين او الأجانب لتحقيق هذا الغرض.

٦. ضرورة قيام وزارة الصناعة والمعادن بتوفير التخصيصات المالية اللازمة في الموازنة السنوية لإعادة اعمار مصنع الألبسة، حيث ان المبالغ المخصصة حاليا غير كافة لعملية إعادة اعماره كما كان عليه سابقا.

٧. ضرورة تشكيل لجان شطب وتثمين للموجودات الثابتة المتضررة من العمليات الحربية لغرض بيعها وفق قانون بيع وايجار أملاك الدولة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، كونها تأخذ حيز كبير من المساحة الكلية للمصنع.

قائمة المصادر

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: لوثائق والنشرات الرسمية

١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير ٢٠١٠، تقييم الاضرار والخسائر بعد وقوع الكوارث.
٢. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠١٧، اقتصاديات إعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
٣. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠١٨، تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة، ج٢.
٤. وزارة التخطيط، ٢٠١٧، وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١. إبراهيم، فاطمة احمد موسى، ٢٠١٦، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق في الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
٢. احمد، اسيل مثنى، ٢٠١٣، واقع التدقيق الداخلي في رئاسة جامعة الموصل وآفاق تطويره، رسالة دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٣. الاوسي، فاتن خليل مجيد، ٢٠٠٨، دور معايير التدقيق الداخلي في رفع كفاية اعمال التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، جامعة بغداد.
٤. ايمان، قدور، ٢٠١٧، دور التدقيق المحاسبي والمالي في رفع أداء المؤسسة، دراسة حالة سوناطراك، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر.

٥. برغوث، غادة طالب، ٢٠١٣، تقييم مشاريع البنية التحتية الممولة من المنظمات الدولية في قطاع غزة من وجه نظر الشركاء خلال المرحلة من (٢٠٠٨-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.
٦. الجبوري، نبيل عبد الحر تومان، ٢٠١٣، أثر استقلالية التدقيق الداخلي على تحقيق أهدافه الحديثة دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في أجهزة التدقيق الداخلي للمؤسسات الحكومية الاتحادية الممولة مركزيا، رسالة دبلوم عالي، غير منشورة، ديوان رئاسة الجمهورية الدائرة المالية.
٧. الجراح، احسان علي احسان، ٢٠١٣، مدى استخدام تقنيات المعلومات لأغراض التدقيق الداخلي دراسة ميدانية في جامعة الموصل، رسالة دبلوم عالي، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٨. جعو، فاروق، ٢٠١٦، مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر لدى المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من مدققين داخليين وأساتذة جامعيين لولية ام البواقي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.
٩. حلس، حازم صادق سليم، ٢٠١٦، استراتيجيات إعادة الاعمار في قطاع غزة بعد الكوارث والحروب حالة دراسية تجربة المجلس الفلسطيني للاسكان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.
١٠. حمازية، فارس، ٢٠١٦، دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.
١١. الحمداني، أسماء سالم محمد علي، ٢٠١٩، استخدام المعلومات المحاسبية في تقييم البدائل لإعادة اعمار المدينة القديمة في الموصل دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
١٢. الحنبلي، مسرة شاهر بكر، ٢٠٠٥، التخطيط واستراتيجيات إعادة الاعمار وتطوير الوسط التاريخي لمدينة نابلس، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

١٣. الدليمي، حماد عبد حمد، ٢٠٠٨، ادارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة اعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، سانت كلمنتس العالمية.
١٤. الدهدار، حموده ناهض حموده، ٢٠١٠، أثر الحروب في إعادة تشكيل المباني ذات القيمة دراسة حالة مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، مصر.
١٥. رباع، إسماعيل حسان إبراهيم، ٢٠٠٤، تخطيط وإعادة تاهيل الوسط التاريخي دراسة حلة البلدة القديمة في الظاهرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
١٦. زغيب، امينه، ٢٠١٢، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب نموذج إقليم كوسوفو، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
١٧. سالمي، محمد الطاهر، ٢٠١٥، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات دراسة استبيانيه، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١٨. الشوا، ورود ناهض، ٢٠١٤، دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة الاعمار من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات، في وزارة المالية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
١٩. الصاغرجي، رهف هاشم قاسم، مدى تطبيق اقسام التدقيق الداخلي معايير التدقيق الداخلي الدولية بالتطبيق على المديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال، رسالة دبلوم عالي، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٢٠. الطاهر، معاذ محمد بشير، ٢٠١١، إستراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، هندسة عمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس.
٢١. كوسى، كرستين زهير، ٢٠١٥، إعادة اعمار المباني التاريخية ي مدينة حلب القديمة المباني العامة أنوذجاً، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، كلية الهندسة المعمارية، سورية.

٢٢. لظن، هيا مروان ابراهيم، ٢٠١٦، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٢٣. المباشر، حسن علي حسن، ٢٠١٤، علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
٢٤. المدلل، يوسق سعيد يوسف، ٢٠٠٧، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

رابعا: البحوث الدوريات

١. الجابري، قصي، المهداوي، وفاء، ٢٠١٨، الاضرار والخسائر في مناطق الصراع في العراق وفاعلية خيارات التدخل الحكومي، الجامعة المستنصرية، كلية الدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد ١٣.
٢. جبر، طارق عبد العزيز، القرغولي، مصطفى عبد الجليل، ٢٠١٩، كوارث الحروب واثارها على البنية الحضرية، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، مجلة المخطط والتنمية، العدد ٣٩.
٣. محمود، ثائر شاكر، ٢٠١٧، تقويم الاستراتيجيات التخطيطية لاعمار المدن المدمرة باستخدام اسلوب التحليل الهرمي مدينة الرمادي انموذجا، المجلة العراقية للهندسة المعمارية، المجلد١١، العدد١،
٤. المعموري، محمد علي موسى، ٢٠٠٧، إعادة اعمار العراق والفرص والتحديات، المجلة الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٥.
٥. ياسين، فيان عبد الرحمن، جبر، عطارد سعد، ٢٠١٨، اثر التدقيق البيئي على إعادة النفايات الصلبة في الحفاظ على بيئة سليمة والحد من الاثار السلبية على البيئة دراسة تطبيقية في دائرة بلدية الغدير – بغداد، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٤٥.

٦. يعقوب، فيحاء عبدالله، ٢٠١٨ استطلاع اراء المهنيين والأكاديميين حول بناء إستراتيجية وظيفة التدقيق الداخلي وإمكانية مواكبة التطورات، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد١٣، العدد٤٢.

خامسا: المؤتمرات

١. العفيفي، حكيم، قنصوره، احمد، ٢٠١٥، دور الاستشاريين العرب لخطة عمل إعادة اعمار المدن العربية المؤتمر الهندسي الاستشاري السادس، بيروت، لبنان،٢٠١٠.
٢. الكحلوت، محمد علي، إعادة الاعمار في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية تجربة مدينة برلين، المؤتمر الدولي الثالث للهندسة واعمار غزة.

سادسا: الكتب

١. آلفين ارينز وجيمس لوبك (٢٠٠٢) المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر، دار المريخ، الرياض، السعودية.
٢. التميمي، هادي، ٢٠٠٦، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، ط٣، الأردن.
٣. عثمان، عبد الرزاق محمد، ١٩٩٩، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، دار الكتب للطباعة والنشر، ط٢، العراق.

الملحق (١)

امر اداري بتشكيل لجنة الشطب[٦]

Republic Of Iraq
Ministry of Industries & Minerals
State Company of Textile & Leather Industries
Ready-made clothes factory

جمهورية العراق
وزارة الصناعة والمعادن
الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود
مصنع الالبسة الجاهزة

امر اداري

بناء على ما جاء بمذكرة القسم التجاري لعام ٢٠١٨ والمقترنة بموافقة السيد مدير المصنع والحاقا لامرنا الاداري المرقم تقرر

اعادة تشكيل لجنة الشطب الخاصة

الاسماء	العنوان الوظيفي	
١.	مدير اقدم	رئيس اللجنة
٢.	معاون رئيس مهندسين	عضو
٣.	معاون رئيس مهندسين	عضو
٤.	مدير فني اقدم	عضو
٥.	مدقق	عضو
٦.	مهندس	عضو

نسخة منه
الرقابة
معمل الالبسة
الملف الشخصي

مدير الموارد البشرية

jilood@scli.industry.gov.iq
textile_jilood@yahoo.com
www.scli.industry.gov.iq

المدير العام ٧٧٦٠٥٠٤
مكتب المدير العام ٧٧٨٣٨٢٨
بدالة ستة خطوط ٧٧٨٥٠٨١
العنوان البرقي جنود
ص.ب ٣٠٧٩ بغداد

المصدر: مصنع الألبسة

١. حصل الباحث على المستندات والمعلومات من المصنع عن طريق الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع مدير المصنع ومجموعة من مدراء الأقسام والمهندسين وتم الاتفاق على إخفاء أسماء الموظفين والتواريخ.

ملحق (٢)

تقرير لجنة الشطب مع نموذج قائمة شطب المواد

الى وزارة الصناعة والمعادن/ الدائرة الفنية

م/ شطب مواد

يرجى تفضلكم بالموافقة على شطب الموجودات المرفقة ضمن القوائم طيا لغرض تثمينها وبيعها من خلال قانون بيع وايجار أملاك الدولة رقم(٢١) لسنة ٢٠١٣

للتفضل بالموافقة.....

المرفقات مدير المصنع

قوائم بالمواد المراد شطبها

قوائم المواد المعدة للشطب

ت	المادة المراد شطبها	تسلسلها ضمن قوائم الجرد	الرقم التسلسلي	العمر الإنتاجي	قيمة الاندثار	الملاحظات
١						
٢						
٣						
٤						
٥						
٦						
٧						
٨						
٩						
١٠						
١١						
١٢						
١٣						
١٤						
١٥						
١٦						
١٧						
١٨						

المصدر: اعداد الباحث

الملحق (٣)

واجهة قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم(٢١) لسنة ٢٠١٣

بِسْمِ الشَعب
رئاسةَ الجمهوريةَ

قَرار رقم (٢٠)
بناءً على ما اقــره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثــا) من المادة (٧٣) من الدستور.

قرر رئيس الجمهوريةَ بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢

اصدار القانون الاتي :

رقم (٢١) لسنـــــةَ ٢٠١٣
قانون
بيع وايجار اموال الدولةَ
الباب الاول
مبادئ اساسيـــــةَ

المادة ــ١ــ اولا ــ تسري احكام هذا القانون على اموال الدولةَ ، المنقولـــةَ وغيـــــــر المنقولةَ عند بيعها او ايجارها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
ثانيا ــ يشمل تعبير (اموال الدولةَ) اموال القطاع العام اينمــا وردت فــي هــذا القانون.

المادة ــ٢ــ لايجوز بيع او ايجار اموال الدولةَ ، مالم يقرر الوزير المختص او رئيس الجهةَ غير المرتبطةَ بوزارة او من يخوله أي منهما، بيعها او ايجارها ، عند تحقق المصلحةَ العامةَ ، على ان تحدد في القرار انواع واوصاف وكميات الامــوال المراد بيعها او ايجارها.

الملحق (٤)

تعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة ٢٠١٤

القسم ٣

صلاحية التعاقد

١) تمارس حصراً المؤسسات الحكومية المؤهلة او اللجان في الوحدت الحكومية او المؤسسات المشكلة بموجب هذا الامر صلاحية الالتزام بالوفاء باموال الحكومة وارساء و توقيع العقود والدخول فيها واقرار التعديلات الهامة لمثل هذه العقود،

أ) لا يكون اعضاء المؤسسة اواللجنة مُعينين سياسياً او اعضاءا في مكتب الوحدة الحكومية او المؤسسة سيحصلون او يستفيدون من اداء المقاول بموجب العقد المرسي .

ب) لايقدم الاشخاص المنوط بهم تلك السلطة المشار لها في هذا القسم تقاريرهم مباشرة الى المسؤول او المكتب التي تطلب او تستفيد من تنفيذ المتعهد بموجب العقد .

في كل العقود العامة ، سيكون هناك معايير شروط تُرشد مسؤولي التعاقد المؤسسة العامة او اللجنة ويتضمن ذلك الشرط التفويض ومداه . وتجدر الاشارة الى حقيقة ان توجيه الحكومة الى المسؤول عن التعاقد والتي تؤثر في حقوق وديون اطراف العقد من اي شخص غير الموظف العام المحدد و المسؤول سوف لن تجاز ولن يكون لها اي اثر .

الملحق (٥)

امر اداري بتشكيل لجنتين فتح ودراسة العروض

Republic Of Iraq
Ministry of Industries & Minerals
State Company of Textile & Leather Industries
Ready-made clothes factory

جمهورية العراق
وزارة الصناعة والمعادن
الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود
مصنع الالبسة الجاهزة

قسم : ادارة الموارد البشرية

العدد /
التاريخ : / / ٢٠١٩

أمر إداري

استنادا الى الصلاحيات المخولة لنا و لمقتضيات مصلحة العمل تقرر....

اولا : تشكيل لجنة فتح العروض من الذوات المدرجة أسماؤهم في ادناه

الاسماء :

١-	/ رئيس اللجنة	٢-	/ عضو
٣ –	/ عضو	٤-	/ عضو
٥-	/ سكرتير اللجنة		

ثانيا : تشكيل لجنة دراسة العروض من السادة المدرجة اسماؤهم في ادناه

الاسماء :

١-	/رئيس اللجنة	٢-	/عضو
٣-	/ عضو	٤-	/ عضو
٥-	/ عضو	٦-	/ سكرتير اللجنة

المهندس

مدير مصنع الألبسة الجاهزة

خة منه الى :
امل المصنع كافة / مع التقدير
ادة رئيس و اعظاء اللجنة / رجاءا
سابات + الرقابة الداخلية
مبارة الشخصية + الملف المختص

احمد ١٠/٩

jilood@scli.industry.gov.iq
textile_jilood@yahoo.com
www.scli.industry.gov.iq

المدير العام ٧٧٦٠٥٠٤
مكتب المدير العام ٧٧٨٣٨٢٨
بدالة ستة خطوط ٧٧٨٥٠٨١
العنوان البرقي جلود
ص.ب. ٣٠٧٩ بغداد

الملحق (٦)

واجهة تعليمات اعمال الهندسة المدنية

جمهوريـــة العـــراق

هيئة التخطيـــط

الدائـــرة القانونيـــة

شـــروط المقاولـــــة

لاعمـــال الهنـدســـة المدنيـــــة

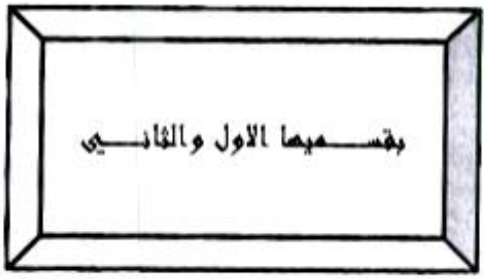

الملحق (٧)

واجهة تعليمات المتشربات والشروط العالمة للمناقصات

وزارة الصناعة والمعادن
دائرة المستثمار التجاري

النظام الموحد للمشتريات

تعليمات المشتريات
والشروط العامة للمناقصات

كانون أول ١٩٨١

بالإضافة الى بقية القوانين المدرجة

- تعليمات الموازنة لعام ٢٠١٩
- بالإضافة الى قانون ٢٢ لرواتب موظفي الدولة لعام ٢٠٠٨

الملحق (٨)

قيد استخدامات يوضح عملية تصفية سلفة المشتريات (يوضح إجراءات المدقق على المستندات) مع كافة المستندات المرفقة مع القيد:

الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود

مصنع الالبسة الجاهزة

معمل الالبسة الجاهزة / ولدي

قيد يومي

النوع/ استخدامات

العدد/ ٢٩

التاريخ/ ١/ ٩/ ٢٠٠٠

عن/ تصفية سلفة المشتريات المحلية

من		الى		رقم الحساب الرئيسي	رقم الحساب الفرعي	الملاحظات
ف	د	ف	د			
	٣٠٠٠/			٣٣١٦		مح/ صيانة اثاث واجهزة مكتب
	٥٠٠/			٣٣٣١		مح/ دعاية واعلان
	٨٨٥٠/			٣٣٦٩		مح/ مصروفات خدمية
	٧٠٠٠/			٣٣١٥		مح/ صيانة عدد وقوالب
	٣٢٠٠/			٣٢٢		مح/ وقود وزيوت
	٦٩٠٠/			٣٣٤١		مح/ نقل العاملين
	٢٧٦٥٠/			يتبع ما بعده		

معمل الالبسة الجاهزة ولدي
قسم الرقابة الداخلية
((دقة وسرعة))

المنظم | **المحاسب** | **الرقابة الداخلية** | **مدير الحسابات الاقدم**

الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود

مصنع الالبسة الجاهزة

معمل الالبسة الجاهزة / ولدي

قيد يومي

النوع/ استخدامات

العدد/

التاريخ/ ١/٩/٢٠١٨

عن/ صافي المشتريات المحلية

الملاحظات	رقم الحساب الفرعي	رقم الحساب الرئيسي	الى		من	
			د	ف	د	ف
	ما قبله				٢٧٦٥٠٠	
صح/ اتصالات		٣٣٤٤			١٦٠٠٠٠	
صح/ ضياف		٣٣٣٣			١٢٥٠٠٠	
رقم الصفحة		١٨٦١	٥٦١٥٠٠			
وختم بسمائة دينار	وستون الف	وواحد	٥٦١٥٠٠		٥٦١٥٠٠	

المنظم

المحاسب

الرقابة الداخلية

مدير الحسابات الاقدم

استمارة تصفية السلفة من لجنة المشتريات

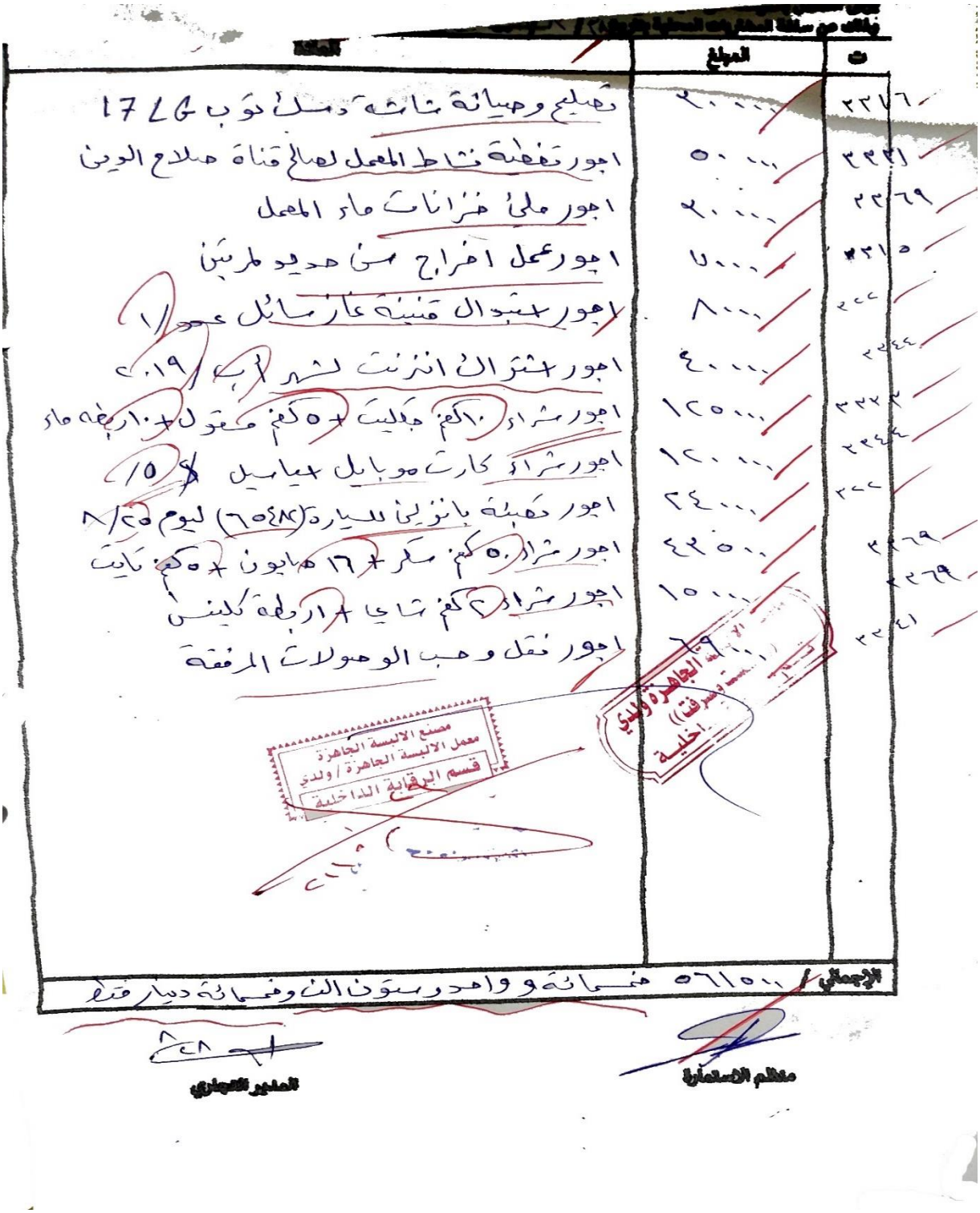

ت	المبلغ	البيان
٢٢٧٦	٢٠٠٠٠٠	تصليح وصيانة شاشة وسلك توب 17LG
٢٢٢١	٥٠٠٠٠	اجور تفعيلة نشاط المعمل لصالح قناة صلاح الدين
٢٢٦٩	٢٠٠٠٠٠	اجور ملئ خزانات ماء المعمل
٢٢١٥	١٥٠٠٠	اجور عمل افراج من حديد لمرتبتين
٢٢٢	٨٠٠٠	اجور تبديل قطعة غيار سائل عجلة
٢٢٤٤	٤٠٠٠٠٠	اجور اشتراك انترنت لشهر ابريل ٢٠١٩
٢٢٢٣	١٢٥٠٠٠	اجور شراء ١٠كغ هيكليت + ٥ كغ مسحوق + ١٠ ربطة ماء
٢٢٤٤	١٤٠٠٠٠	اجور شراء كارت موبايل لعباسيل ١٥$
٢٢٢	٢٤٠٠٠٠	اجور تعبئة بانزيلنا للسيارة (٦٥٤٨٤) ليوم ٢٥/٨
٢٢٦٩	٤٢٥٠٠٠	اجور شراء ٥٠ كغ سكر + ١٦ هايون + ٥ كغ نايت
٢٢٦٩	١٥٠٠٠٠	اجور شراء ٢ كغ شاي + ١ ربطة كلينس
٢٢٤١	٦٩٠٠٠٠	اجور نقل وحب الوصولات المرفقة
الإجمالي	٥٦١٥٠٠	خمسمائة وواحد وستون الف وخمسمائة دينار فقط

مصنع الالبسة الجاهزة / ولدي
معمل الالبسة الجاهزة / ولدي
قسم الرقابة الداخلية

المدير المالي

منظم الاستمارة

مذكرة داخلية توضح طلب منح سلفة المشتريات وهامش مدير المصنع

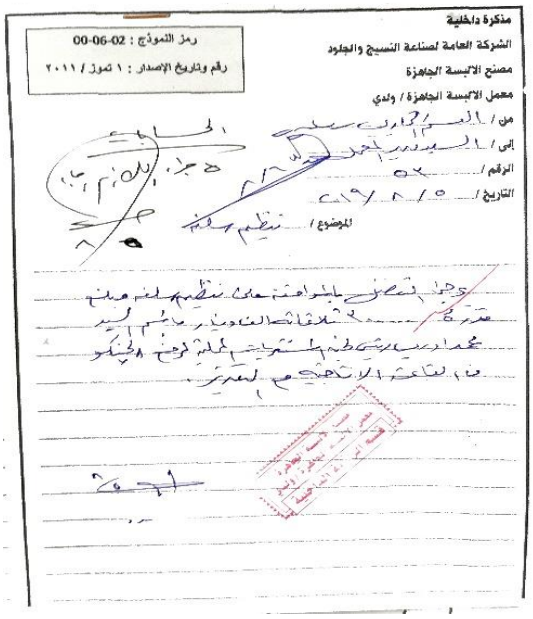
مذكرة داخلية
الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود
مصنع الألبسة الجاهزة
معمل الألبسة الجاهزة / ولدي
رمز النموذج : 00-06-02
رقم وتاريخ الإصدار : ١ تموز / ٢٠١١

مذكرة داخلية توضح طلب تصفية سلفة المشتريات وهامش مدير المصنع

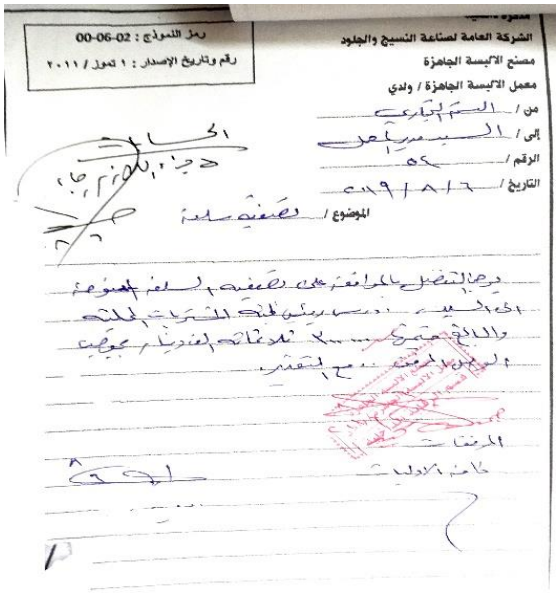
الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود
مصنع الألبسة الجاهزة
معمل الألبسة الجاهزة / ولدي
رمز النموذج : 00-06-02
رقم وتاريخ الإصدار : ١ تموز / ٢٠١١

مذكرة داخلية توضح طلب تصليح شاشة ماكنة وهامش مدير المصنع

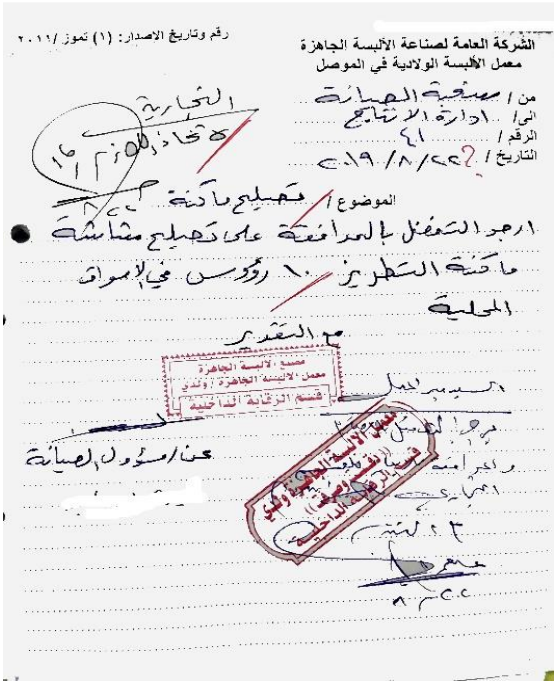
الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة
معمل الألبسة الولادية في الموصل
رقم وتاريخ الاصدار: (١) تموز /٢٠١١

مذكرة داخلية توضح طلب صرف مبلغ وهامش مدير المصنع

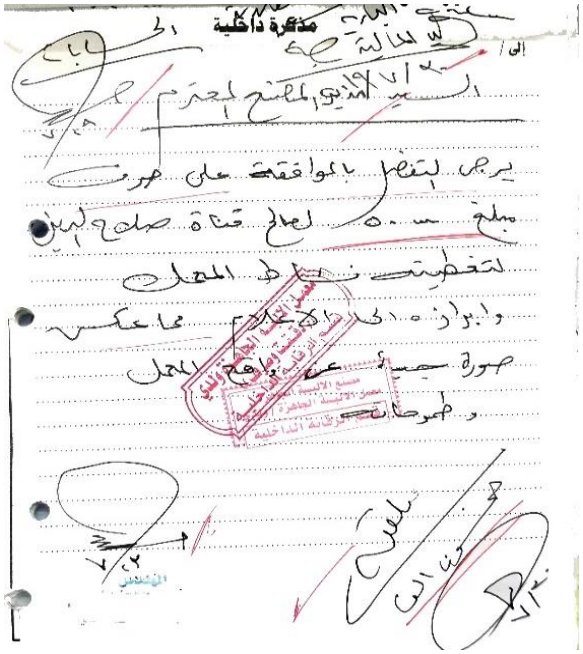
مذكرة داخلية

مذكرة داخلية توضح طلب صرف مبلغ وهامش مدير المصنع

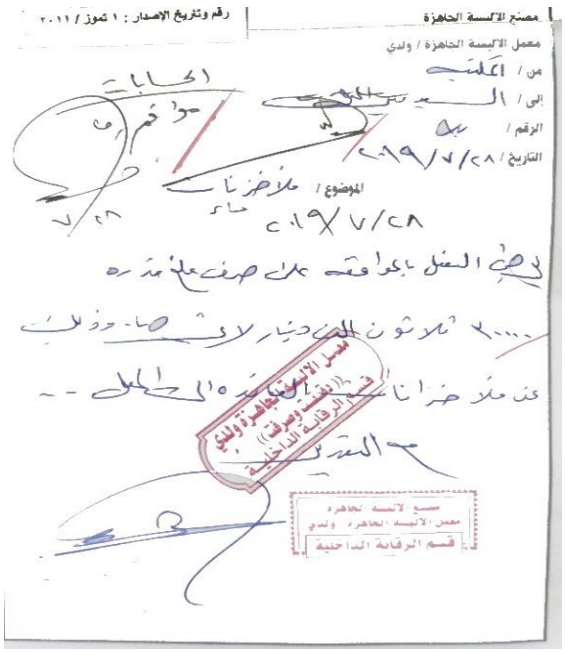

مذكرة داخلية توضح طلب صرف مبلغ وهامش مدير المصنع

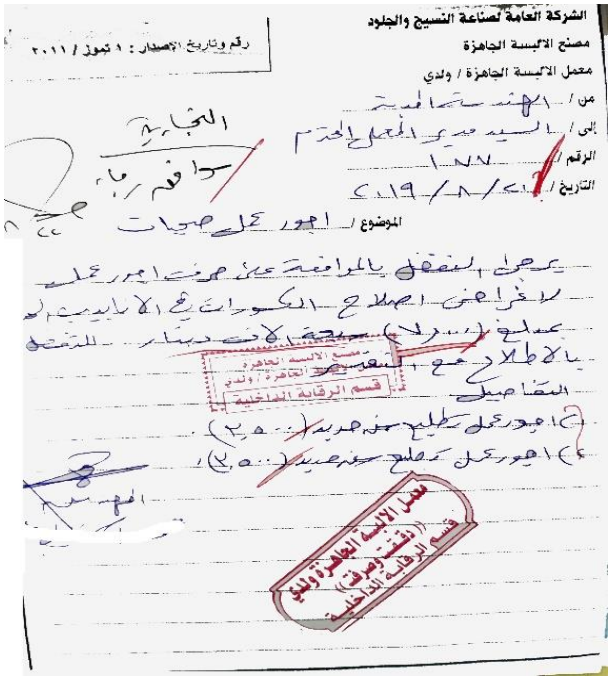

مذكرة داخلية توضح طلب شراء وهامش مدير المصنع

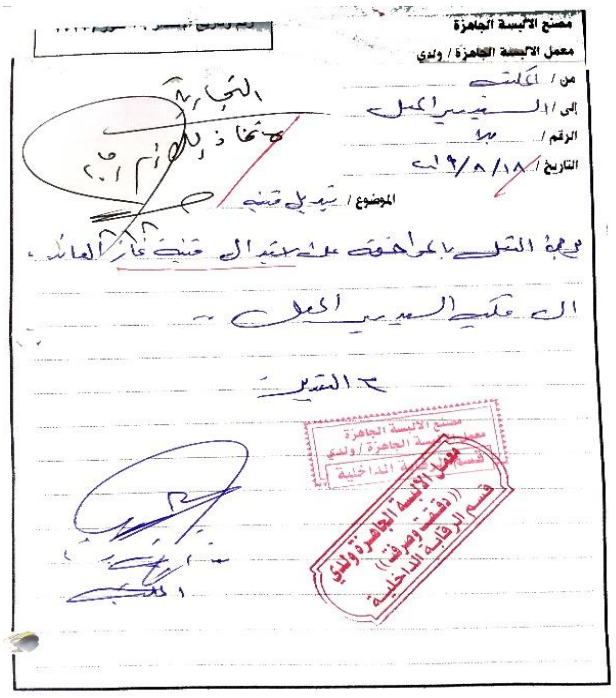

مذكرة داخلية توضح طلب صرف مبلغ وهامش مدير المصنع

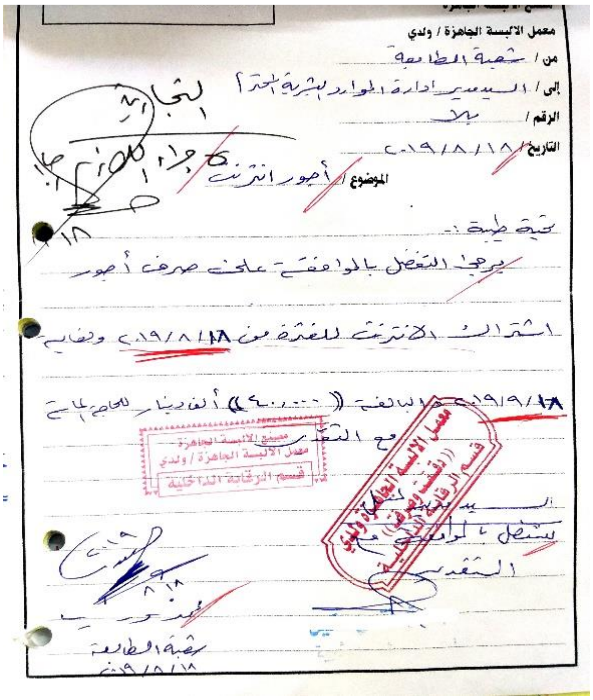

مذكرة داخلية توضح طلب شراء وهامش مدير المصنع

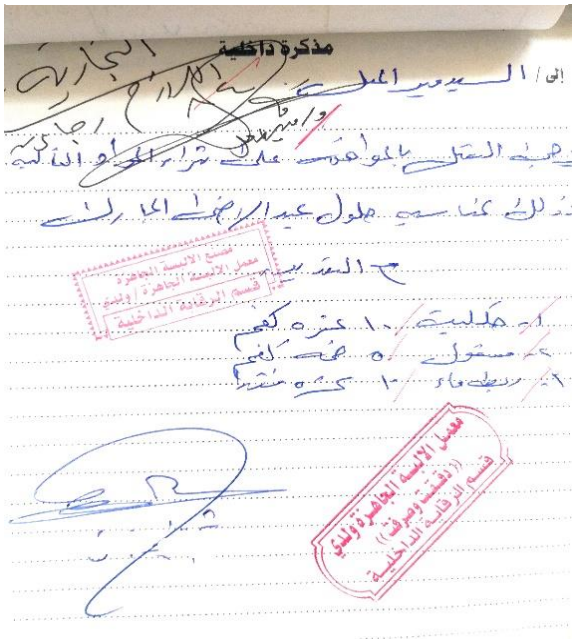

انموذج لوصل من الأسواق المحلية يثبت عملية الشراء

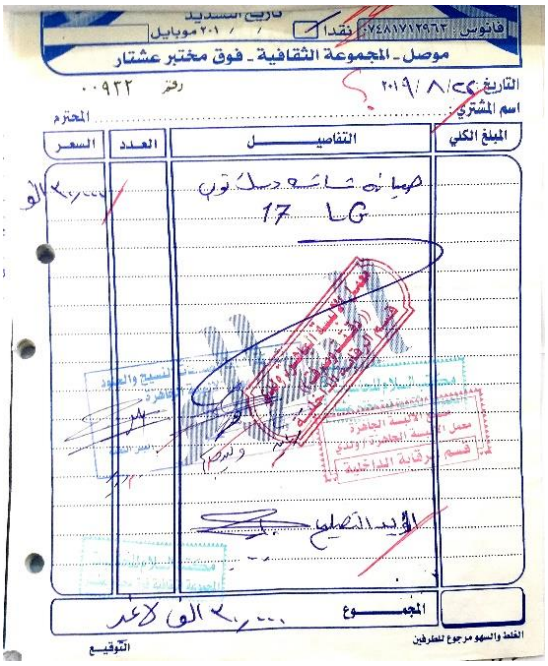

انموذج لوصل من الأسواق المحلية يثبت عملية الشراء

انموذج لوصل من الأسواق المحلية يثبت عملية الشراء

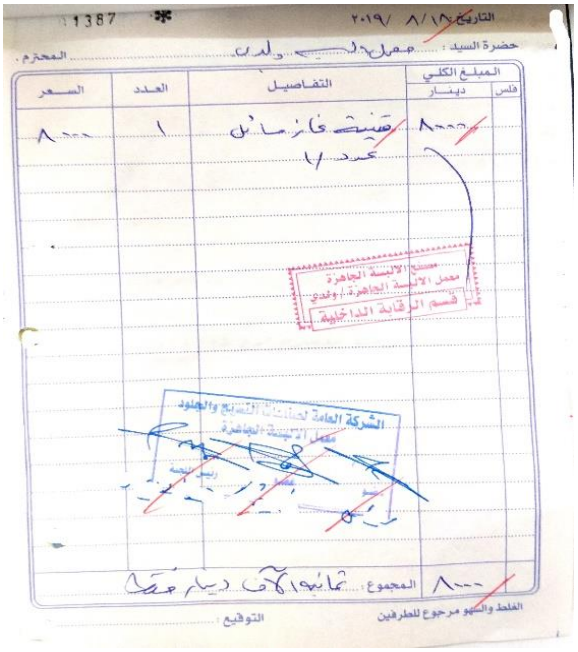

انموذج لوصل من الأسواق المحلية يثبت عملية الشراء

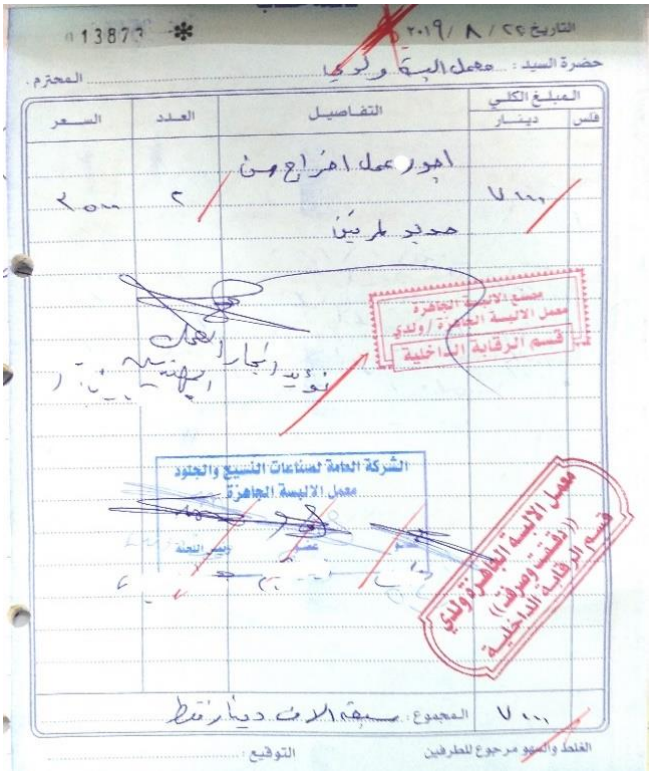

انموذج لوصل من الأسواق المحلية يثبت عملية الشراء

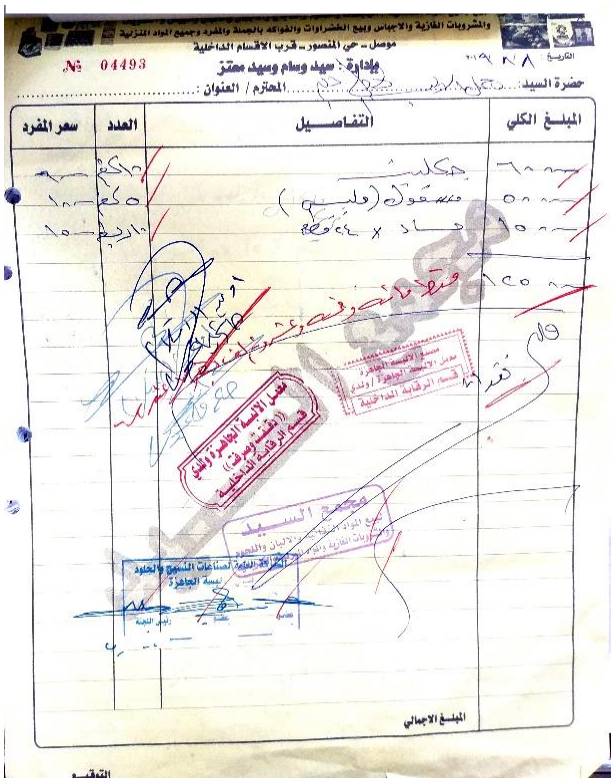

انموذج لوصل من الأسواق المحلية يثبت عملية الدفع

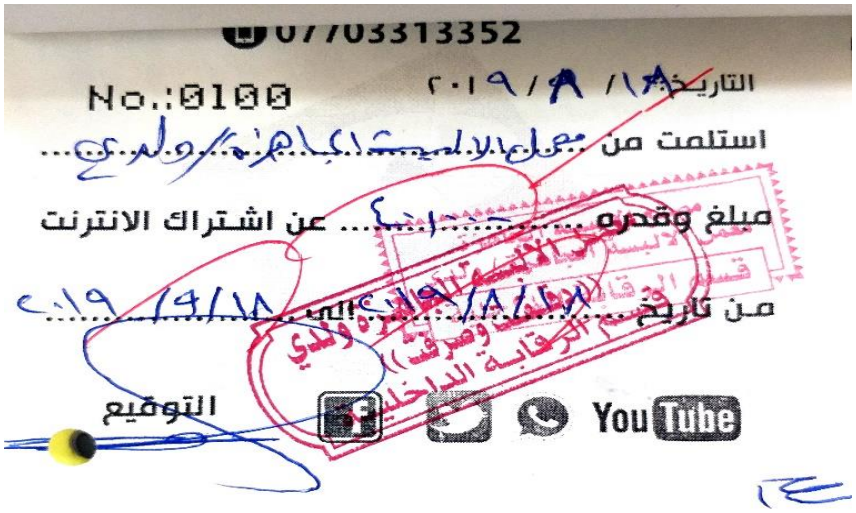

Abstract

The reconstruction process after the occurrence of disasters and crises requires work to identify and limit the damage and to assess the immediate and future needs for the reconstruction of the disasters and crises of the destruction, the real gaps are identified and the required support and thus the development of the program and activities to be carried out for rehabilitation. The scope of the damage and destruction suffered varied, and the industry sector had a large share of this destruction, this research dealt with the evaluation of financial audit procedures in the garment factory / Mosul under reconstruction, and dealt with the problem Research Is there a role for financial auditing on reconstruction operations, due to the multiple agencies working on reconstruction and multiple funding bodies, the importance of the research is that it highlights the procedures used in the inventory and assessment of war damage and evaluation of financial audit procedures because of the great importance faced by most economic units After being destroyed during the ISIS gangs' control of Mosul, it was made more difficult by the lack of financial allocations for reconstruction by the government and the emergence of organizations that took a major role in reconstruction, especially if we know that these organizations do not allow the authorities Maya interferes in her work. The research also aims at evaluating the financial audit procedures in the garment factory in Mosul and identifying the problems facing this job, especially in light of the war and the ensuing burning and looting.

Using the deductive approach, the research reached many conclusions, the most important of which is that the process of inventorying and assessing damages and losses is at the level of each sector and showing its impact on the economy as a whole. It requires careful inventorying of damage estimates to put the estimated costs of reconstruction through the field survey and the formation of a database. for the reconstruction of industry and supporting and activating the role of oversight and internal audit because of its importance in maintaining public sector.

University of Mosul

College of administration and economics

Department of Accounting

Evaluating the financial audit procedures in the garments factory in Mosul under reconstruction

Mohammed Ghanim Jasim AL- Abadie

A higher Diploma Thesis Of

Auditing and monitoring in Accounting

supervised by

Asst Prof Dr.

Sinan Zuhair Mohammed Jameel

٢٠١٩ A.D. **١٤٤١ A.H.**

University of Mosul

College of administration and economics

Department of Accounting

Evaluating the financial audit procedures in the garments factory in Mosul under reconstruction

Supreme Audit

A higher diploma thesis

By

Mohammed Ghanim Jasim AL- Abadie

To

Council of administration and economic college university of Mosul in partial fulfillment of the requirements for the degree of higher diploma of auditing and monitoring in accounting

supervised by

Asst Prof Dr.

Sinan Zuhair Mohammed Jameel

٢٠١٩ A.D. **١٤٤١A.H.**